مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية ٢٠٢٥ المجلد ١٥/ العدد ٤

التنمية البشرية المستدامة في اقليم كوردستان العراق (دراسة في المعوقات التربوية)(٢٠٠٣-٢٠٢٣)

أ. م. د. أمين فرج شريف
كلية العلوم السياسية/ جامعة صلاح الدين-اربيل
amin.sharif@su.edu.krd

م. د .بيستون عمر نورى*
رئيس قسم العلاقات الدولية/ كلية العلوم السياسية/جامعة صلاح الدين- اربيل
beastun.nuri@su.edu.krd

الكلمات المفتاحية: التنمية البشرية، البلدان النامية، التربية، إقليم كوردستان العراق .

كيفية اقتباس البحث

شريف ، أمين فرج، بيستون عمر نورى، التنمية البشرية المستدامة في اقليم كوردستان العراق (دراسة في المعوقات التربوية)(٢٠٠٣-٢٠٢٣)،مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Sustainable Human Development in the Kurdistan Region of Iraq :A Study of Educational Obstacles (2003-2023)

Asst. Prof. Dr. Amin Faraj Sharif
College of Political Science/University of Salahaddin-Erbil

Dr. Beastun Omar Nouri
Head of the Department of International Relations / College of Political Science / University of Salahaddin - Erbil

Keywords : Human development, developing countries, education, Kurdistan Region of Iraq

How To Cite This Article
Sharif, Amin Faraj , Beastun Omar Nouri , Sustainable Human Development in the Kurdistan Region of Iraq :A Study of Educational Obstacles (2003-2023),Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract :

This study sought to explore the role of the education sector in achieving sustainable human development in the Kurdistan Region during the period from 2003 to 2023, with a focus on its compatibility with development requirements.The study assumed that education is one of the main indicators of development components, but that it faces challenges that hinder its effectiveness in the region. The study relied on quantitative and qualitative approaches, where the descriptive analytical approach was used to assess the reality of the education sector in the Kurdistan Region during the mentioned period, in addition to the statistical approach to analyze the relevant indicators.
The study showed that the infrastructure of the education sector in the Kurdistan Region suffers from imbalances that negatively affect its absorptive capacity. The weakness of vocational education and its lack of compatibility with the needs of the labor market led to a decrease in its

demand, which contributed to high unemployment rates and its negative impact on economic development.
The study showed that there is a clear gap between public and private education, where private education has better resources while public education suffers from poor funding and lack of oversight. The study stressed that achieving sustainable development requires radical reforms that include strengthening infrastructure, improving the quality of curricula and training, and developing vocational education policies.
The study recommended the development of a long-term strategy for the development of the education sector, increasing the focus on technical education, strengthening governance and transparency in its management, while reducing partisan interference to ensure the provision of equitable and sustainable education. She stressed the importance of allocating sufficient budgets to support educational projects and ensure the sustainability of funding.
In conclusion, the study indicated that the education sector in the Kurdistan Region can be a key pillar for achieving sustainable human development, provided that structural reforms are implemented aimed at improving the quality of education and enhancing its role in building human capital to achieve comprehensive development in the region.

الملخص

سعت هذه الدراسة إلى استكشاف دور قطاع التعليم في تحقيق التنمية البشرية المستدامة في إقليم كوردستان خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣، مع التركيز على مدى توافقه مع متطلبات التنمية. وقد افترضت الدراسة أن التعليم يعد من المؤشرات الأساسية للمكونات التنموية، إلا أنه يواجه تحديات تعيق فعاليته في الإقليم. اعتمدت الدراسة على مداخل كمية ونوعية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتقييم واقع قطاع التعليم في إقليم كوردستان خلال الفترة المذكورة، بالإضافة إلى المنهج الإحصائي لتحليل المؤشرات ذات الصلة.

أظهرت الدراسة أن البنية التحتية لقطاع التعليم في إقليم كوردستان تعاني من اختلالات تؤثر سلبًا على قدرتها الاستيعابية. كما أن ضعف التعليم المهني وغياب توافقه مع احتياجات سوق العمل أديا إلى انخفاض الإقبال عليه، مما ساهم في ارتفاع معدلات البطالة وتأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية.

بينت الدراسة وجود فجوة واضحة بين التعليم الحكومي والتعليم الأهلي، حيث يتمتع التعليم الأهلي بموارد أفضل في حين يعاني التعليم الحكومي من ضعف في التمويل وغياب

الرقابة. وأكدت الدراسة أن تحقيق التنمية المستدامة يتطلب إجراء إصلاحات جذرية تشمل تعزيز البنية التحتية، وتحسين جودة المناهج والتدريب، وتطوير سياسات التعليم المهني.

أوصت الدراسة بوضع استراتيجية طويلة الأمد لتطوير قطاع التعليم، وزيادة التركيز على التعليم التقني، وتعزيز الحوكمة والشفافية في إدارته، مع تقليل التدخلات الحزبية لضمان توفير تعليم عادل ومستدام. وأكدت على أهمية تخصيص ميزانيات كافية لدعم المشاريع التعليمية وضمان استدامة التمويل.

وفي الختام، أشارت الدراسة إلى أن قطاع التعليم في إقليم كوردستان يمكن أن يكون ركيزة أساسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة، بشرط تنفيذ إصلاحات هيكلية تهدف إلى تحسين جودة التعليم وتعزيز دوره في بناء رأس المال البشري لتحقيق التنمية الشاملة في الإقليم.

المقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وظهور النظام الاشتراكي العالمي، وسقوط الأنظمة الاستعمارية، وتحقيق العديد من دول آسيا وأفريقيا لاستقلالها السياسي، أصبح موضوع التنمية بمختلف أبعادها واتجاهاتها محور اهتمام علماء الاقتصاد والسياسة والاجتماع، بالإضافة إلى مراكز البحث والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية. وقد زاد هذا الاهتمام في ظل تفاقم أزمات الجوع والفقر والجهل والتخلف في العديد من الدول، فضلاً عن ارتفاع معدلات النزوح نحو المدن والهجرة إلى الدول الغنية. ومع تزايد التركيز العالمي على التنمية البشرية المستدامة وتطور الاستراتيجيات التنموية في صياغة الخطط الاقتصادية والاجتماعية، أصبحت العلاقة بين التنمية والإنسان أكثر وضوحًا، حيث أصبح الإنسان هو الهدف والغاية من التنمية.

استنادًا إلى ذلك، تتفق مناهج القياس والتحليل المختلفة على أن التعليم ومؤشراته يمثلان أحد المجالات الأساسية المستخدمة في قياس مستوى التنمية البشرية، وكذلك في تقييم الفقر وظروف المعيشة. في عصرنا الحالي، يُعد التعليم تعبيرًا عن حق الإنسان في المعرفة، كما يعكس الحاجة الملحة للتعليم كضرورة اقتصادية واجتماعية، حيث يرتبط مستوى التعليم ارتباطًا وثيقًا بالعديد من جوانب التنمية.

كما يعد قطاع التعليم ومؤسساته من العناصر الأساسية في المجتمع، نظرًا للدور الهام الذي تلعبه. ومن أبرز هذه الأدوار مساهمته في تحقيق التنمية البشرية المستدامة، حيث يُعد مجال التعليم ركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية. يلعب هذا القطاع دورًا حيويًا في تكوين رأس المال البشري وتنمية الموارد البشرية، كما يسهم بشكل كبير في البحث عن المعرفة ونشرها، بالإضافة إلى تعزيز التفكير النقدي والقدرات الذهنية لدى الأفراد وتطوير

توجهاتهم الفكرية. فالمبادئ العلمية والتقنية تُعزز من نمو الإنتاجية من خلال تأثير التكنولوجيا والتقنيات الحديثة، مما يؤدي في النهاية إلى التطور الشامل للاقتصاد.

أهمية البحث: تعد دراسة العلاقة بين التربية والتنمية البشرية المستدامة ذات أهمية كبيرة، وذلك بسبب حيوية الموضوع وحداثته. فهناك اهتمام متزايد بدور التربية في تعزيز التنمية البشرية المستدامة، ويكتسب هذا الفهم بعداً عملياً في إقليم كوردستان العراق، حيث لا يعكس الأداء التنموي والخدمي الحالي الإمكانيات والموارد المالية والاقتصادية والبشرية المتاحة.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في النقاط التالية:

١. تسليط الضوء على الجوانب النظرية الرئيسية المتعلقة بالتنمية البشرية المستدامة وعلاقتها بالتربية.

٢. دراسة واقع البنية التحتية لقطاع التربية في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة من٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣.

٣. تحليل مدى التوافق بين واقع التربية ومتطلبات التنمية، من خلال تحديد أبرز المعوقات التي تواجه قطاع التربية في إقليم كوردستان العراق.

نطاق البحث: النطاق الزماني: تشمل الدراسة الفترة ما بين عامي ٢٠٠٣ حتى ٢٠٢٣.

النطاق المكاني: تركز الدراسة على إقليم كوردستان العراق.

إشكالية البحث: تعد التنمية البشرية المستدامة هدفًا تسعى جميع الدول لتحقيقه، خاصةً الدول النامية أو تلك التي تسير في طريق النمو. ويتأثر مستوى التنمية في أي بلد بمستوى التعليم فيه. ومن هنا، يمكن صياغة إشكالية البحث في سؤال رئيسي هو:

إلى أي مدى يتماشى الاهتمام بقطاع التعليم في إقليم كوردستان العراق مع متطلبات تحقيق التنمية البشرية المستدامة؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس مجموعة من الأسئلة الفرعية، نذكر منها الأبرز:

١. ماذا نعني بالتنمية البشرية المستدامة، وما العلاقة بين التعليم والتنمية البشرية المستدامة؟

٢. ما هو واقع ومؤشرات التعليم في إقليم كوردستان العراق؟

٣. ما هي أبرز المعوقات والتحديات التي تواجه قطاع التعليم في الإقليم؟

فرضية البحث: تتعلق الفرضية الرئيسية للدراسة بالإشكالية المطروحة، حيث تفيد بأن المعطيات والمؤشرات المتعلقة بقطاع التربية في إقليم كوردستان العراق تشير إلى امتلاكه بعض المقومات التي تمكنه من المساهمة في تعزيز التنمية البشرية المستدامة. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع

مجموعة من المعوقات والتحديات التي تعرقل تقدمه. وبالتالي، فإن الاهتمام بقطاع التربية في الإقليم لا يتماشى مع متطلبات تحقيق التنمية البشرية المستدامة.

منهجية البحث: تتطلب طبيعة ومحتوى الدراسة استخدام مناهج تجمع بين الدراسات الكيفية (Qualitative Studies)والدراسات الكمية(Quantitative Studies)بشكل متكامل ،وذلك على النحو التالي:

١. في مجال الدراسات الكيفية، اعتمدنا على منهجين: الأول هو المنهج الوصفي التحليلي، الذي من خلاله قمنا بوصف واقع قطاع التربية في الإقليم وتحليل أهم مؤشراته ومعوقاته، وتفسير ذلك للوصول إلى استنتاجات حول دوره التنموي. الثاني هو منهج دراسة الحالة، حيث تم التركيز على إقليم كوردستان العراق كحالة دراسية خلال الفترة من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣.

٢. في مجال الدراسات الكمية، قمنا بجمع وتحليل البيانات الإحصائية المتعلقة بقطاع التربية لتقديم رؤية شاملة حول تأثيره على التنمية البشرية المستدامة.

معوقات البحث: واجهتنا العديد من التحديات أثناء إعداد وكتابة البحث، وكان من أبرزها صعوبة الحصول على البيانات والإحصائيات الحديثة والموثوقة المتعلقة بموضوع الدراسة من المؤسسات الرسمية. حيث إن هذه البيانات لا تُنشر أو تُتاح للباحثين، وذلك لأسباب قد تعدها تلك المؤسسات معلومات سرية أو حساسة تتعلق بأمور سياسية. كما أن البيانات والإحصائيات التي تُنشر غالبًا ما تكون متأخرة أو ناقصة، مما يجعلها غير ملائمة ولا تلبي احتياجات البحث.

لقد بذلنا جهودًا كبيرة للحصول على البيانات اللازمة، حيث قمنا بالتواصل مع وزارة التربية في حكومة إقليم كوردستان من خلال كتاب رسمي صادر عن رئاسة جامعة صلاح الدين. كما أجرينا عدة زيارات وتواصلنا بشكل مستمر مع الأفراد والدوائر المعنية في الوزارة. ومن الجدير بالذكر أن الموقع الإلكتروني الرسمي لوزارة التربية لا يحتوي على أي بيانات أساسية تتعلق بموضوع بحثنا. بالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات المتاحة حول واقع التربية في موقع هيئة الإحصاء في إقليم كوردستان، التابعة لوزارة التخطيط، تعود لعامي ٢٠١٨-٢٠١٩ و ٢٠١٩-٢٠٢٠، وهي بيانات ناقصة ولا تشمل جميع المؤشرات المتعلقة بالبنية التحتية لقطاع التربية، كما ان الموقع لا يتضمن البيانات والمؤشرات المتعلقة بالقطاع للسنوات السابقة عن ٢٠١٨-٢٠١٩، للتأكد يمكن مراجعة الرابط الآتي:https:/shorturl.at/A8wg6

هيكلية البحث: تتكون الدراسة من مقدمة وثلاثة مباحث، بالإضافة إلى الخاتمة. في المبحث الأول، نركز على استكشاف المفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث (مدخل مفاهيمي). أما في المبحث الثاني، فنستعرض واقع ومؤشرات قطاع التربية في إقليم كوردستان العراق خلال الفترة

من ٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣. وفي المبحث الثالث، نتناول المعوقات التي تواجه قطاع التربية في الإقليم خلال نفس الفترة.

(١)/ المفاهيم الأساسية المستخدمة في البحث (مدخل مفاهيمي)

تعد مسألة توضيح وشرح المفاهيم الرئيسية في البحث ذات أهمية كبيرة. لذا، سنقوم بتناول هذا الموضوع من خلال تقسيمه إلى مطلبين:

(١-١) / المسار التاريخي لتطور المفاهيم الخاصة بالتنمية

لقد شهد مفهوم التنمية (Development) والفكر التنموي عبر التاريخ العديد من المحطات والتحولات الكبيرة التي ساهمت في تطوره حتى أصبحت له دلالته المعاصرة. وتعد هذه الفكرة قديمة، حيث تعود جذورها إلى الفكر الإنساني، إذ نجد لها أصولًا في الفلسفة اليونانية القديمة، وخاصة عند الفيلسوف أرسطو (٣٨٤-٣٢٢ ق.م)، الذي دعا إلى تحقيق مصالح البشر واعتبرها معيارًا لتقييم الأوضاع الاجتماعية[١].

في الفكر الإسلامي، نجد جذورًا لهذه الأفكار لدى ابن خلدون (١٣٣٢-١٤٠٦م)، الذي ربط بين الرزق والتقدم الحضاري (العمران) وبين الأعمال الإنسانية بشكل وثيق. وقد استمر التركيز على الإنسان كغاية وليس كوسيلة في صميم كتابات رواد الفكر الكمي في الاقتصاد وعلماء الاقتصاد السياسي، مثل آدم سميث (١٧٢٣-١٧٩٠م)، وروبرت مالثوس (١٧٦٦-١٨٣٤م)، وجون ستيوارت ميل (١٨٠٦-١٨٧٣م) وغيرهم[٢].

أما الاستخدام الأول لكلمة "التنمية" الذي يتقارب بشكل نسبي مع مفهومها الحديث، فقد ورد في اقتراح الاقتصادي (يوجين ستيلي) ضمن خطته لتنمية العالم في عام ١٩٣٩[٣].بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، ومع التغيرات الكبيرة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدها العالم، والتي كان من أبرزها حصول العديد من الدول على استقلالها، أصبح استخدام مصطلح "التنمية" والدراسات المرتبطة به شائعًا. وقد قامت الأمم المتحدة بالاستعانة بخبراء وأساتذة بارزين في مجالات التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتقديم دراسات حول حالة البلدان التي نالت استقلالها حديثًا وسبل معالجة التحديات التي تواجهها، بهدف تحقيق تقدم ملموس. وقد أُجريت هذه الدراسات في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن الماضي، وشملت الدول المستقلة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث بدأت هذه الدول تخطو خطوات متعثرة في سعيها نحو التقدم وتحسين واقعها[٤].

تأسيساً على ما سبق ذكره، أصبحت قضية التنمية من القضايا الأساسية التي جذبت اهتمام الباحثين والمفكرين وصناع القرار على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بغض النظر عن

انتماءاتهم الأيديولوجية والفكرية. وقد سعى هؤلاء العلماء إلى تقديم مجموعة متنوعة من الاتجاهات النظرية لتحليل ظاهرة التخلف وتفسيرها في دول "العالم الثالث[٥]". وكانت هذه النظريات تنتمي إلى مدارس فكرية مختلفة، حيث طرحت كل منها أفكارها معتقدة أنها تمتلك المفتاح لفهم التخلف والتنمية.[٦].

يذكر أن مفهوم التنمية (في هذه المرحلة) كان مرتبطاً بمفاهيم أخرى، مثل: النمو Growth والتحديث Modernization .

ففيما يخص النمو لم يكن الاقتصاديون يميزون بين التنمية الاقتصادية Economic Development و النمو الاقتصادي Economic Growth [٧].

في وقت لاحق، بدأ العديد من الجهود من قبل الباحثين للتمييز بين المفهومين. يُعد الاقتصادي السويسري جوزيف شومبيتر من أوائل من قاموا بذلك في كتابه "نظرية التطور الاقتصادي"، حيث فرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية. وقد أوضح هذا التمييز بقوله: "النمو هو تغيير كمي يحدث نتيجة لزيادة عدد السكان والثروة والادخار، بينما تمثل التنمية تغييرًا نوعيًا ناتجًا عن التقدم والابتكار والتنظيم الذي يقوم به الرواد الاقتصاديون"[٨].

أما بالنسبة للتحديث Modernization، والذي يرتبط (فكريا وتاريخيا) بالحداثة Modernism[٩]، يشير التحديث إلى العملية التي تهدف إلى إحداث تغيير جذري في سلوك الأفراد وظروفهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية السائدة. يهدف هذا التغيير إلى تعزيز التكامل والتماسك الاجتماعي، وتطوير أساليب أكثر كفاءة في المجالات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى تعزيز أسس الإدارة الحديثة[١٠].

على الرغم من الانتقادات والملاحظات التي وُجهت إلى نظرية التحديث كمدخل لعملية التنمية، فإن طرحها ومناقشتها في ذلك الوقت أسهم بشكل إيجابي في الانتقال من التركيز على الجانب الاقتصادي للتنمية إلى الاهتمام بالجوانب الأخرى، وخاصة الجوانب السياسية. فقد أدت تأثيرات نظرية التحديث إلى توجيه الدراسات نحو التركيز على الجانب السياسي للتنمية، والذي أصبح يُعرف بالتنمية السياسية Political Development [١١].

في سياق متصل، أعرب عدد من الباحثين والمهتمين بقضايا البيئة عن قلقهم حيال الآثار السلبية الناتجة عن عمليات التنمية الحالية في العالم على الطبيعة. وقد أشار هؤلاء إلى عدة عوامل ساهمت في تدهور العلاقة بين الإنسان وبيئته، ومن أبرزها: سوء استغلال الموارد البيئية، والتهديد المستمر للأنظمة البيئية، بالإضافة إلى التطور الصناعي السريع، فضلاً عن الزيادة السكانية الكبيرة[١٢].

استنادًا إلى ذلك، أصبحت العلاقة بين البيئة والتنمية محور اهتمام المنظمات الدولية، حيث تم تنظيم مؤتمرات عالمية لهذا الغرض. في عام ١٩٧٢، عُقد في ستوكهولم أول مؤتمر للأمم المتحدة حول البيئة، بمشاركة ممثلين عن ١١٣ دولة بالإضافة إلى عدد كبير من المنظمات الدولية. كان هذا المؤتمر وتوصياته بمثابة البداية الحقيقية للاهتمام بقضايا البيئة على الصعيدين العالمي والدولي، مما أدى إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي ساهم في ظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة Sustainable Human Development، هذا المفهوم كان حاضراً في العديد من المؤتمرات الدولية التي تلت ذلك، مثل المؤتمر الذي عُقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢، ومؤتمر كيوتو الذي انعقد في اليابان عام ١٩٩٧، وكذلك المؤتمر الذي أقيم في جوهانسبرغ بجنوب أفريقيا عام ٢٠٠٢. بالإضافة إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو عام ٢٠١٢، ومؤتمر مراكش الذي تم في عام ٢٠١٦ بشأن الاحتباس الحراري[١٣].

لذلك، نحن نشهد ظهور مفهوم جديد للتنمية يُعرف بالتنمية البشرية المستدامة. يرى الباحثون أن هذا المفهوم نشأ، بالإضافة إلى المشاكل البيئية الناتجة عن التنمية، كاستجابة لعجز الدول في التعامل مع الأزمات الاقتصادية وفشلها في تنفيذ استراتيجياتها التنموية، خصوصًا في الدول النامية التي واجهت أزمة المديونية[١٤]،

المعروفة أيضًا بأزمة ضياع التنمية. وقد تزايدت أهمية هذا المفهوم بعد التطورات التي أعقبت انهيار المنظومة الاشتراكية، حيث تراجع تأثير الصراعات والتنافس الأيديولوجي بشكل نسبي بعد انتهاء الحرب الباردة[١٥].

لقد حظي مفهوم التنمية البشرية باهتمام خاص ومتزايد منذ عام ١٩٩٠، عندما أنشأ البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) فريقًا من الخبراء لدراسة هذا المفهوم وإعداد تقرير سنوي حوله[١٦].

في إطار الجهود المستمرة لتعزيز مفهوم التنمية البشرية، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالتحفيز على إصدار تقارير سنوية تتعلق بالتنمية البشرية على المستويين الإقليمي والوطني. يتم ذلك بالتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية والحكومات بهدف دراسة حالة التنمية البشرية المستدامة في هذه الأقاليم والدول، مع مراعاة الخصوصيات الخاصة بكل إقليم ودولة. ومنذ عام ٢٠٠٢، بدأ المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إصدار تقرير سنوي حول التنمية الإنسانية في العالم العربي[١٧].

في ختام هذا المبحث نستنتج ان مفهوم التنمية شهد تطورًا ملحوظًا مع تقدم الفكر الإنساني، خاصة بعد الحرب العالمية الثانية. في البداية، كان التركيز على الجانب الاقتصادي، حيث تم الربط بين التنمية والنمو الاقتصادي. ثم انتقل الاهتمام إلى قضايا التحديث والتنمية السياسية، تلاها التركيز على الرفاه الاجتماعي والاقتصادي من خلال تلبية الاحتياجات الأساسية للناس. في مرحلة لاحقة، تم تسليط الضوء على سياسات التكييف الهيكلي لمواجهة أزمة المديونية. ومع مرور الوقت، أصبح الربط بين التنمية والحفاظ على البيئة محورًا أساسيًا، مما أفسح المجال لظهور مفهوم التنمية البشرية المستدامة، الذي يركز على تعزيز واستدامة الموارد والقدرات البشرية مع مراعاة الحفاظ على البيئة.

(١-٢) /التنمية البشرية المستدامة وارتباطها بالتربية

(١-٢-١) مفهوم التنمية البشرية المستدامة وخصائصها: لقد عانت التنمية البشرية المستدامة من التزاحم الشديد في التعريفات و المعاني، فأصبحت المشكلة ليست غياب التعريف وإنما تعدد التعريفات وتنوعها، إذ قام الباحثون والمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية بالعديد من المحاولات لتحديد المقصود بالتنمية البشرية المستدامة، ونشير هنا إلى بعض منها على النحو الآتي:

لقد واجهت التنمية البشرية المستدامة تحديات كبيرة نتيجة لتعدد التعريفات والمعاني المرتبطة بها. لم تعد المشكلة تكمن في غياب تعريف واضح، بل في تنوع التعريفات واختلافها. فقد قام الباحثون والمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية بعدة محاولات لتحديد مفهوم التنمية البشرية المستدامة. ومن بين هذه المحاولات، نجد تعريف لجنة البيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة، المعروفة بلجنة برونتلاند(Brundtland commission) [١٨]، في تقريرها الصادر عام ١٩٨٧ بعنوان "مستقبلنا المشترك"، حيث عرفت التنمية البشرية المستدامة بأنها "تنمية تلبي احتياجات ومتطلبات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها"[١٩].

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في تقريره العالمي لعام ١٩٩٠ التنمية البشرية بأنها "عملية توسيع الخيارات المتاحة للفرد، حيث تشمل هذه الخيارات الأساسية حق الناس في العيش حياة طويلة وصحية، والتعلم، والوصول إلى الموارد التي تضمن لهم مستوى معيشة كريم. بالإضافة إلى ذلك، تتضمن الخيارات الأخرى الحرية السياسية، وحقوق الإنسان المعترف بها، واحترام الذات."[٢٠].

يشير الكُتّاب والباحثون إلى أن التنمية البشرية المستدامة تتميز بعدة خصائص، ومن أبرزها[٢١]:

أولاً/ تُعتبر التنمية عملية هادفة تهدف إلى تعزيز رفاهية المجتمع من خلال تحسين كفاءة وأداء مختلف أنشطته.

ثانياً/ هي عملية ديناميكية مستمرة، حيث تُعد التنمية عملية تراكمية لا تنتهي عند نقطة معينة، بل تستمر في التطور بسبب الحاجات البشرية ومتطلباتها التي لا حصر لها.

ثالثاً/ تتميز بأنها عملية إرادية ومخططة، وليست عشوائية، إذ يجب أن تُنفذ وفق استراتيجيات وخطط وبرامج واضحة تحدد أهدافها وأولوياتها ووسائلها.

رابعاً/ تُنظم استخدام الموارد الطبيعية بما يضمن مصلحة الأجيال القادمة.

خامساً/ تسعى لتحقيق التوازن البيئي، حيث يُعتبر الحفاظ على البيئة المعيار الأساسي للتنمية المستدامة، مما يضمن سلامة الحياة الطبيعية وإنتاج الثروات المتجددة مع الاستخدام العادل للموارد غير المتجددة.

سادساً/ يشير المفهوم إلى أن الإنسان هو الهدف النهائي لعملية التنمية وأداتها الرئيسية، حيث تلعب القوة البشرية المدربة والمنظمة الدور الأساسي في استغلال الموارد الطبيعية وتوظيفها لتحقيق التنمية.

(١-٢-٢) أهمية التربية وارتباطها بالتنمية: من المعلوم أن قطاع التربية ومؤسساته تلعب دورًا حيويًا في المجتمع، نظرًا لما تقوم به من وظائف أساسية تخدم عملية التنمية، ومن أبرزها [٢٢]:

١- تُعتبر المؤسسات التعليمية والتربوية من القنوات الأساسية في عمليات التنشئة الاجتماعية.

٢- تهدف التربية إلى إعداد أفراد المجتمع وتجهيزهم للحياة وسوق العمل بما يتناسب مع متطلبات العصر وشروط تقدم المجتمع.

٣- يُعتبر مجال التربية عاملاً أساسياً في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، حيث يسهم في تكوين رأس المال البشري وتطوير الموارد البشرية. كما يلعب دوراً مهماً في البحث عن المعرفة ونشرها، وتنمية التفكير النقدي والقدرات الذهنية لدى الأفراد، وتطوير اتجاهاتهم الفكرية. فالتقدم العلمي والتقني يعزز من الإنتاجية من خلال نقل تأثير التكنولوجيا والابتكارات، مما يؤدي في النهاية إلى التطور الاقتصادي وتحسين جودة الحياة لأفراد المجتمع.

٤- تعتبر جودة التعليم والتدريب مؤشراً على مستوى القوى العاملة في المجتمع؛ فكلما كان مستوى التعليم والتدريب عالياً، زادت قدرة المجتمع على استيعاب أساليب الإنتاج الحديثة. كما أن ارتفاع مستوى التعليم والوعي الثقافي يعكس المشاركة الفعّالة للأفراد في القضايا العامة واهتمامهم بمسائل الوطن والمجتمع.

٥-هناك علاقة طردية بين التعليم والديموقراطية، إذْ كلما ارتفع مستوى التعليم سنحت فرصة أفضل للتحول الديموقراطي، لأن التعليم متغير مهم في زيادة رغبة المشاركة في الحياة السياسية،

وتبني الفرد آراء مختلفة حيال كثير من القضايا السياسية . إذ يُتاح للفرد المتعلم فرصة إدراك حقوقه وحرياته السياسية .

٦- تؤكد الشواهد والدراسات أن عملية التربية تُمارس دوراً بناءً في إيجاد إنسان علمي يمتاز برقي في الشعور ورصانة، مما يعزز رصيد الفكر العلمي لديه بما يخلق اخلاقيات ومهارات متعددة قادرة على تجنب ممارسة الفساد وكشفه عند حدوثة لغرض تحجيمه والسيطرة عليه.

أشارت تقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول التنمية البشرية، منذ انطلاقته في عام ١٩٩٠، إلى مجموعة من المعايير والمؤشرات التي تعكس حجم وطبيعة التنمية في دول العالم. ومن أبرز هذه المؤشرات هو دليل التنمية البشرية (**Human Development Index**)، الذي يهدف إلى قياس التنمية البشرية من خلال دراسة العلاقة بين مستوى التنمية الاقتصادية ومستوى التنمية الاجتماعية. ويعد مستوى التحصيل العلمي وتلقي المعارف، (الذي يُقاس بمعدل القضاء على الأمية بين البالغين ونسب الالتحاق في المراحل التعليمية المختلفة)، أحد الجوانب الأساسية التي يتكون منها هذا المؤشر[٢٣].

((ومن هذه الزاوية يمكن الحديث عن فكرة الاستثمار في البشر من خلال جودة عالية للتعليم المنتجة لرأس مال اجتماعي نوعي .حيث تؤكد نظرية الثروة البشرية التي جاء بها شولتز على أن التعليم بالإضافة إلى كونه نوعا من الاستهلاك يعتبر كذلك نوعا من الاستثمار المنتج (Productive investment)،بحيث ينظر إلى العمال على أنهم يمتلكون قدرا من رأس المال، وبهذا المعنى فالتعليم هو عملية استثمارية إنتاجية، وليس شكلا من أشكال الاستهلاك للأموال[٢٤] .))

نستنتج مما سبق، بان التربية تعد من الاركان الاساسية لعملية التنمية البشرية المستدامة، كما انها تشكل أهمية كبيرة من بين ركائز بناء المجتمع المعرفي، لكونها وسيلة فعالة لمحاربة الجهل والفقر والحد من الازمات الاجتماعية، وتعد أيضاً وسيلة فعالة لتحويل أنماط الاستهلاك والإنتاج نحو مسار أكثر استدامة.

(٢) / واقع ومؤشرات قطاع التربية في إقليم كوردستان العراق (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

شهد قطاع التربية في إقليم كوردستان العراق اهتمامًا ملحوظًا من قبل حكومة الإقليم، خاصة بعد عام ٢٠٠٣. وقد تم العمل على توفير بعض المستلزمات المادية والبشرية اللازمة لهذا القطاع. يمكننا توضيح ذلك من خلال عرض البيانات والمؤشرات المتعلقة بواقع قطاع التربية في الإقليم، كما يأتي:

(٢-١) / واقع ومؤشرات الأبنية المدرسية والتدريسيين والطلبة في القطاع الحكومي (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

نستعرض هذه المؤشرات من خلال تقسيم المطلب الى أربعة فروع بناءً على نوع التحصيل الدراسي، وذلك على النحو الآتي:

٢-١-١التطور الكمي للهيئة التدريسية والأبنية والطلبة (في مرحلة رياض الأطفال) من (٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤) .

الجدول رقم (١)

يبين عدد التدريسيين و الأبنية و الطلبة (رياض الاطفال من (٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)[٢٥]

السنة الدراسية	عدد التدريسين	عدد الأبنية	عدد الطلبة	معدل الطالب/المدرس%
2003-2004	1,144	78	15,484	13.53
2004-2005	1,541	122	25,815	16.75
2005-2006	1,787	122	26,293	14.71
2006-2007	1.976	146	27,393	13.8
2007-2008	2,209	179	28,568	12.9
2008-2009	2,259	198	32,047	14.1
2009-2010	2,722	241	37,221	13.6
2010-2011	3,108	310	51,305	16.5
2011-2012	3,468	356	55,484	15.9
2012-2013	4,297	418	56,109	13
2013-2014	4,389	487	17,847	3.98
2014-2015	5,462	508	69,440	12.71
2015-2016	6,041	517	71,764	11.8
2016-2017	6,257	527	67,538	10.80
2017-2018	6,619	551	77,901	11.7
2018-2019	6,827	573	88,450	12.9
2019-2020	2,567	431	25,092	9.77
2020-2021	5047	431	[٢٦]3,306	1.52-
2021-2022	6677	445	69.690	10.43
2022-2023	6291	462	85,870	13.64
2023-2024	6544	473	81,284	12.42

٢-١-٢ التطور الكمي للتدريسيين والطلبة والابنية المدرسية في مرحلة الاساس والثانوية (الحكومية) من (٢٠٠٣-٢٠٠٤- إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤).

الجدول رقم (٢)

يبين عدد التدريسيين والطلبة والأبنية المدرسية في مرحلة الاساس والثانوية (الحكومية) من (٢٠٠٣-٢٠٠٤- إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)[٢٧]

السنة الدراسية	عدد التدريسين	نسبة التغيير بالمئة	عدد الأبنية	عدد الطلبة	نسبة التغير بالمئة	معدل الطالب/المدرس
2003-2004	44965		3,280	843,722		18.76
2004-2005	59840	33.08	4,757	1,090358	2.23	18.22
2005-2006	62559	4.5	4,996	1,145,608	5.06	18.31
2006-2007	73428	17.3	5,069	1,194,131	4.23	16.26
2007-2008	81240	10.6	5327	1,302,569	9	16.03
2008-2009	83304	5	5482	1,339,545	2.8	16.08
2009-2010	88951	6.7	5534	1,396,129	4.22	15.69
2010-2011	95666	7.5	5746	1,463,874	4.8	15.30
2011-2012	99253	3.74	5921	1,512,590	3.32	15.23
2012-2013	113554	14.4	6738	1,651,420	9.17	14.54
2013-2014	119636	5.35	6734	1,673,760	1.35	13.99
2014-2015	122,370	2.28	6474	1,653,386	1.21-	13.51
2015-2016	126,112	3.05	6799	1,706,509	3.2	13.53
2016-2017	127,823	1.35	6788	1,738,521	1.87	13.60
2017-2018	128,421	0.46	6635	1,741,762	0.18	13.56
2018-2019	12,7856	0.4-	6805	1,783,820	2.4	13.9
2019-2020	84,961	33.5-	6432	1,587,576	11-	18.58
2020-2021	121,201	42.6	6621	1,663,164	4.76	13.72
2021-2022	[٢٨]260,312	114.7	6764	1,794,870	7.9	6.89
2022-2023	147,206	113.1 -	6845	1,611,191	10.23-	10.94
2023-2024	153,153	4.03	6860	1,748,879	8.54	11.4

٢-١-٣ التطور الكمي للتدريسيين والأبنية المدرسية والطلبة المهنية من (٢٠٠٢-٢٠٠٣) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

الجدول رقم (٣)

يبين عدد التدريسيين والأبنية المدرسية و الطلبة (التعليم المهني) من (٢٠٠٣-٢٠٠٤- إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)[٢٩]

السنة الدراسية	عدد التدريسين	عـــــدد الأبنيـــــة المدرسية	عدد الطلبة	معدل الطالب/المدرس%
2003-2004	861	22	5,432	6.30
2004-2005	1,110	26	7,744	6.97
2005-2006	1,414	29	12,192	8.62
2006-2007	1,354	30	13,458	9.9
2007-2008	1,432	33	12,162	8.4
2008-2009	1,368	33	7,966	5.8
2009-2010	1,255	32	7,188	5.7
2010-2011	1,335	30	6,307	4.72
2011-2012	1,380	32	7,958	5.7
2012-2013	1,449	34	9,840	6.8
2013-2014	1,526	36	9,498	6.5
2014-2015	1,592	40	8,361	5.25
2015-2016	1,565	43	7,420	4.74
2016-2017	1,611	43	7,601	4.71
2017-2018	1,580	41	8,395	5.31
2018-2019	1,538	42	9,394	6.1
2019-2020	٣٠662	41	7,717	11.6
2020-2021	1,323	41	8,354	6.31
2021-2022	1,409	42	7,657	5.43
2022-2023	1,432	42	7,111	4.96
2023-2024	1,506	42	7,135	4.73

٢-١-٤ التطور الكمي للطلبة والابنية المدرسية والتدريسيين في المعاهد الحكومية من (٢٠٠٣-٢٠٠٤- إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤).

الجدول رقم (٤) عدد الطلبة والابنية المدرسية والتدريسيين في المعاهد الحكومية من (٢٠٠٣-٢٠٠٤- إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)[٣١]

السنة الدراسية	عدد الطلاب	عـــدد الأبنيـــة المدرسية	عدد التدريسيين	معدل الطالب/المدرس%
2002-2003	7956	17	480	16.57
2004-2003	8741	17	518	16.87
2005-2004	11464	20	737	15.55
2006-2005	12073	22	754	16
2007-2006	13174	27	871	15.12
2008-2007	12164	34	899	13.53
2009-2008	8920	28	789	11.30
2009-2010	6979	26	818	8.53
2010-2011	7957	27	817	9.73
2011-2012	7339	28	915	8.02
2012-2013	6586	29	906	7.26
2013-2014	6703	30	983	6.81
2014-2015	9737	41	1187	8.2
2015-2016	7282	33	1039	7
2016-2017	6886	30	807	8.53
2017-2018	6623	29	1052	6.29
2018-2019	7027	30	1001	7
2019-2020	13,071	30	[٣٢]74	176.63
2020-2021	25,221	30	1,011	24.94
2021-2022	27,597	31	1,135	24.31
2022-2023	29,328	31	1,168	25.10
2023-2024	30,633	31	1,194	25.65

(٢-٢)

واقع ومؤشرات خاصة بالأمية والتعليم السريع والتاركين للدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

نستعرض هذه المؤشرات من خلال تقسيم المطلب الى ثلاثة فروع، وذلك على النحو الآتي:

٢-٢-١ نسبة الأمية في إطار عملية القضاء على الامية[٣٣] من (٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧-٢٠١٨).[٣٤]

الجدول رقم (٥)

يبين عدد الطلبة والمراكز ونسبة الأمية ونسبة القادرين على الكتابة والقراءة من (٢٠٠٢-٢٠٠٣ إلى ٢٠١٧-٢٠١٨)[٣٥]

السنة الدراسية	عدد المراكز	عدد الطلبة	نسبة الأمية(%)	نسبة القادرين على الكتابة والقراءة(%)
2002-2003	1502	63,000	34	66
2003-2004	2840	80,202	32.4	67.6
2004-2005	1451	52,801	30.7	69.3
2005-2006	1413	46,064	29.1	70.9
2006-2007	600	21,913	27.5	72.5
2007-2008	451	19,200	22.5	74.2
2008-2009	546	22,180	24.2	75.8
2009-2010	471	20,011	22.5	77.5
2010-2011	424	19,331	20.9	79.1
2011-2012	388	14,528	19.3	80.7
2012-2013	326	11,424	16	84
2013-2014	333	10,023	15	85
2014-2015	282	12,523	14,9	85.1
2015-2016	184	6,811	14	86
2016-2017	65	5,523	11.3	88.7
2017-2018	43	4,091	8.3	91.7

٢-٢-٢ عدد الابنية المدرسية و الطلاب والتدريسيين في التعليم السريع[٣٦] من (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

الجدول رقم (٦) يبين عدد الابنية المدرسية و الطلاب والتدريسيين في التعليم السريع من (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤)[٣٧]

السنة الدراسية	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد التدريسيين	معدل الطالب / المدرس%
2003-2004	29	4293	337	12.73
2004-2005	39	5835	486	12
2005-2006	39	5474	547	10
2006-2007	45	4483	562	7.9
2007-2008	52	9085	582	15.60

2008-2009	76	7204	664	10.84
2009-2010	73	10231	680	15
2010-2011	88	15585	849	16.30
2011-2012	91	15461	956	16.17
2012-2013	108	11337	942	12
2013-2014	93	10161	962	10.56
2014-2015	82	8268	810	10.20
2015-2016	76	7348	764	9.61
2016-2017	65	5523	569	9.70
2017-2018	51	4476	457	9.79
2018-2019	46	4078	400	10.19
2019-2020	54	3524	113	31
2020-2021	54	4405	407	10.82
2021-2022	65	3533	475	7.43
2022-2023	67	3452	486	7.1
2023-2024	67	3532	492	7.1

٢-٢-٣ عدد الطلاب التاركين للدراسة (التعليم) حسب نوع التعليم من (٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢-٢٠٢٣)[٣٨]

الجدول رقم (٧)

عدد الطلاب التاركين للدراسة (التعليم) حسب نوع التعليم من (٢٠٠٣-٢٠٠٤ إلى ٢٠٢٢-٢٠٢٣)[٣٩]

السنة الدراسة	التعليم الأساسي	الإعدادية	المعاهد	التعليم المهنى	المجموع
2004-2003	12,222	368	21	208	12,819
2005-2004	1,2603	686	9	248	13,546
2006-2005	12,400	943	27	593	13,963
2007-2006	14,652	2,623	149	551	17,975
2008-2007	10,966	1,580	33	404	12,983
2009-2008	9,385	3,205	37	395	13,022
2009-2010	11,167	4,046	40	532	15,758
2010-2011	11,596	4,851	21	676	17,144
2011-2012	14,109	5,672	19	957	20,757
2012-2013	13,805	5,993	76	554	20,428
2013-2014	18,597	7,667	235	476	26,975

2014-2015	20,784	6,486	390	593	28,253
2015-2016	31,840	10,742	981	546	44,109
2016-2017	23,894	9,378	945	633	34,850
2017-2018	25,182	9,023	920	208	35,333
2022-2023	٤٠**	**	**	**	95858

(٣-٢)

واقع ومؤشرات الأبنية المدرسية والتدريسيين والطلبة في القطاع الخاص (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

نستعرض هذه المؤشرات من خلال تقسيم المطلب الى ثلاثة فروع بناءً على نوع التحصيل الدراسي، وذلك على النحو الآتي:

٢-٣-١ التطور الكمي للطلبة والتدريسين والأبنية المدرسية في مرحلة (رياض الأطفال) الأهلية من (٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)

الجدول رقم (٨)

يبين عدد الطلبة والتدريسين والأبنية المدرسية في مرحلة (رياض الأطفال) الأهلية من (٢٠٠٧-٢٠٠٨ إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)

السنة الدراسية	عدد التدريسين	عدد الأبنية	عدد الطلبة	معدل المدرس/ الطالب
2007-2008	188	16	1937	10.30
2008-2009	144	26	2573	17.86
2009-2010	148	28	2178	14.71
2010-2011	251	43	4860	19.36
2011-2012	426	87	6508	15.27
2012-2013	494	96	7523	15.22
2013-2014	817	105	8290	10.14
2014-2015	730	116	8045	11.02

2015-2016	790	99	7111	9
2016-2017	869	108	7737	8.9
2017-2018	1132	125	10126	8.94
2018-2019	1298	152	13242	10.20
2019-2020	**[٤١]	**	**	
2020-2021	**	**	**	
2021-2022	**	**	**	
2022-2023	**	**	**	
2023-2024	293	18	2411	8.22

٢-٣-٢ التطور الكمي للهيئة التدريسية والأبنية والطلبة لمرحلة الاساس والثانوية (في المدراس الأهلية)

من(٢٠٠٧- ٢٠٠٨- إلى ٢٠٢٣- ٢٠٢٤)

الجدول رقم (٩)

يبين عدد التدريسيين والأبنية المدرسية والطلبة لمرحلة الاساس والثانوية في المدارس الأهلية حسب السنوات الدراسية من (٢٠٠٧- ٢٠٠٨- إلى ٢٠٢٣-٢٠٢٤)[٤٢]

السنة الدراسية	عدد التدريسين	عدد الأبنية المدرسية	عدد الطلبة	معدل المدرس/ الطالب %
2007-2008	394	31	5456	13.84
2008-2009	349	39	5293	15.16
2009-2010	330	40	5068	15.35
2010-	755	80	13255	17.55

2011				
2011–2012	967	153	21734	22.47
2012–2013	1704	265	25418	14.74
2013–2014	2998	196	32809	10.94
2014–2015	3122	208	36689	11.75
2015–2016	4070	224	38661	9.49
2016–2017	5527	270	48687	8.80
2017–2018	6202	310	59995	9.67
2018–2019	7,198	376	73542	10.2
2019–2020	**[٤٣]	335	**	
2020–2021	**	438	**	
2021–2022	**	496	**	
2022–2023	**	559	**	
2023–2024	11,465	572	118,005	10.29

٢-٣-٣ التطور الكمي للطلبة والابنية المدرسية والتدريسين في (المعاهد الأهلية) من (٢٠١٥-٢٠١٦) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

الجدول رقم (١٠) يبين عدد الطلبة والابنية المدرسية والتدريسين في (المعاهد الأهلية) من (٢٠١٥-٢٠١٦) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤)

السنة الدراسية	عدد التدريسيين	عدد الأبنية المدرسية	عدد الطلبة	معدل المدرس/ الطالب %
2015-2016	679	33	6577	9.68
2016-2017	1111	44	11220	10.09
2017-2018	1043	41	13256	12.70
2018-2019	907	38	12014	13.24
2019-2020	٤٤**	**	**	
2020-2021	**	**	**	
2021-2022	**	**	**	
2022-2023	**	**	**	
2023-2024	2388	72	29363	12.29

(٣)

معوقات قطاع التربية في إقليم كوردستان العراق(للفترة ٢٠٠٣-٢٠٢٣)

رغم جهود حكومة إقليم كوردستان في الاهتمام بقطاع التربية ومحاولة توفير مستلزماتها المادية والبشرية، إلا ان هذا الاهتمام رافقه العديد من المشاكل والمعوقات، مما حالت دون أداء وظيفتها في مجال التنمية البشرية بالشكل المطلوب، نشير إلى ذلك من خلال تحليل البيانات والمؤشرات التي ذكرناها في المبحث الثاني (٢)، وذلك على النحو الآتي:

(٣-١)

معوقات الأبنية المدرسية والتدريسيين والطلبة في القطاع الحكومي (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

في ضوء المؤشرات التي أوردناها في المطلب الأول من المبحث الثاني (٢-١)، يمكننا رصد أهم المعوقات التي تواجه قطاع التربية في الإقليم فيما يتعلق بالأبنية المدرسية والتدريسيين والطلبة في القطاع الحكومي، كالآتي:

١) فيما يتعلق بالبيانات الواردة في الجدول رقم (١) الخاصة بالتدريسيين و الأبنية و الطلبة (في مرحلة رياض الاطفال)، نسجل الملاحظات الآتية:

أ- ان إقبال أولياء الامور على ارسال أطفالهم إلى رياض الاطفال وتسجيلهم فيها في تزايد مستمر (بشكل عام)، فعلى سبيل المثال نجد ان مجموع الطلاب الذين تم تسجيلهم في العام

الدراسي (2003–2004) كانت (15,484) وارتفع العدد الى (25,815) في العام الدراسي الذي تلته (2004–2005)، وكذلك الحال نجد ان مجموع الطلاب الذين تم تسجيلهم في العام الدراسي (2021–2022) كانت (69.690) وارتفع العدد الى (85,870) في العام الدراسي الذي تلته (2022–2023).

ب- يتبين من الجدول رقم (١) أن معدل زيادة الطلبة بين الأعوام الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (٢٠٠٤-٢٠٠٥) ارتفع بشكل ملحوظ إلى (٧٨.٢٣%)، في حين بين الأعوام الدراسية (٢٠٢١-٢٠٢٢) إلى (٢٠٢٢-٢٠٠٥) وصلت نسبة زيادة إلى (٢٣.٢١%)، في ما يتعلق نلاحظ نمو عدد التدريسين بين الأعوام الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (٢٠٠٤-٢٠٠٥) بنسبة (٣٩.٥٨%). ولكن بين الأعوام الدراسية (٢٠٢١-٢٠٢٢) إلى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) انخفضت النمو بنسبة (-٥.٧٨%). في حين ارتفع عدد المباني المدرسية بنسبة (٥٦.٤١%) بين عامي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) و (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، أما (٢٠٢١-٢٠٢٢) إلى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) فقد انخفض بنسبة (٣.٨٢%)، مقارنة بما سبق، وهو معدل منخفض جداً، وهو أحد أسباب انخفاض عدد المباني المدرسية والتدريسيين والطلبة للعام الدراسي (٢٠٢١-٢٠٢٢) إلى (٢٠٢٢-٢٠٢٣) ويرجع ذلك إلى افتتاح عدد كبير من رياض الأطفال غير الحكومية في إقليم كوردستان العراق.

ت- في تقديرنا ان البنية التحتية لقطاع التربية بشكل عام غير مناسب وغير ملائم لاستيعاب هذا التزايد (سنأتي الى ذكر هذه المشكلة في الفقرات اللاحقة) وبالتالي يلجأ بعض أولياء الأمور الى ارسال اطفالهم الى رياض الأطفال الخاصة، من جانب آخر تشير البيانات أن معظم رياض الأطفال تقع في المدن، وبالتالي فإن معظم سكان البلدات والقرى المحيطة بها محرومون من هذه الخدمة، ويشكل ذلك عائقاً أمام وزارة التربية في تحقيق الهدف الأساسي من أهدافها وهو التعليم المجاني للجميع[٤٥].

٢) فيما يتعلق بالبيانات الواردة في الجدول رقم (٢) الخاصة بالتدريسيين والطلبة والأبنية المدرسية في مرحلة الاساس والثانوية، لدينا الملاحظات الآتية:

أ- نقسم تحليل بيانات هذا الجدول إلى فترتين، الفترة الأولى هي الأعوام الدراسية الواقعة بين (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (٢٠١٠-٢٠١١) حيث نلاحظ أن نسبة تغيير التدريسين فيها بلغت (١٢.٠٩%)، ولكن بالنسبة لعدد الطلاب بشكل العام نسبة التغيير بلغت (٣٢,٣٤%)، بمعنى لا توجد زيادة متوازية بين السنوات الدراسية، ويرجع ذلك إلى مجموعة من الحوادث التي ظهرت في المنطقة أهمها (ظهور تنظيم داعش وانتشار جائحة كورونا). والفترة الثانية تتضمن الأعوام

الدراسية من (٢٠١١-٢٠١٢) إلى(٢٠٢٢-٢٠٢٣)، بحيث بلغت نسبة الزيادة في عدد التدريسين (٤٨,٣٢%)، وبلغت نسبة التغيير في عدد الطلبة لنفس الفترة (٦,٥%)، وبالتالي هناك تغييرات غير متوازية بين عدد الطلاب والتدريسين، مما يدل على وجود عوائق أمام العملية التربوية.

ب- على الرغم من الجهود المبذولة في مجال إنشاء وترميم الأبنية المدرسية، إلا أن هناك بعض أوجه القصور التي لا تزال قائمة، ومن أبرزها:

i. عدم التناسب بين زيادة عدد الطلاب والمرافق المدرسية أدى إلى وجود فجوة بين الاحتياجات الفعلية للمدارس وما يمكن توفيره من الأبنية، هذه الفجوة ناتجة عن عدم القدرة على استيعاب الزيادة في أعداد الطلاب المسجلين[٤٦]، واذا اخذنا الفترة الواقعة بين سنتي (٢٠٠٤ و٢٠١٦) في إقليم كوردستان، نجد ان ارتفاع عدد المدارس لم يكن بنفس سرعة ارتفاع عدد الطلبة، مما يعني أن عدد الطلبة زاد بشكل أسرع بكثير مقارنة بتوسع عدد المدارس[٤٧]. ففي عام ٢٠٠٤، كانت نسبة الطالب لكل مدرسة في المرحلة الابتدائية ٢٩١ طالبًا، وفي المرحلة الإعدادية كان ١١٩ طالبًا. ولكن هذه النسبة تغيرت في عام ٢٠١٦، حيث أصبحت ٢٥٤ طالبًا لكل مدرسة في المرحلة الابتدائية و٣٥٣ طالبًا في المرحلة الإعدادية، هذا التغيير يعتبر سلبيًا ويعود إلى تغيير نظام التعليم ودمج المدارس الابتدائية والمتوسطة معًا تحت اسم المرحلة الأساسية، بالإضافة إلى سبب آخر وهو الزيادة الكبيرة في عدد الطلاب بعد عام ٢٠٠٥. ومع ذلك، تواجه حكومة الإقليم صعوبات في تحسين نسبة الطلاب إلى المدارس بسبب الأزمة المالية التي تمر بها الإقليم منذ عام ٢٠١٤، مما يجعل الحلول المطلوبة غير متوفرة كما ينبغي[٤٨].

ii. وجود ظاهرة الدوام الثنائي أو الثلاثي في العديد من مدارس الإقليم[٤٩]، وبينت دراسة أجرتها (مؤسسة راند) حول واقع التربية في إقليم كوردستان، بان ظاهرة الدوام الثنائي أو الثلاثي تنطبق اكثر على المدارس الموجودة في المدن، والأسوأ من ذلك ان معدل الطلبة في كل صف كبيرة يصل الى أكثر من ٤٠ طالب وطالبة[٥٠].

إذ تشير المعلومات المتوفرة[٥١] إلى ارتفاع عدد الأبنية التي فيها دوام (ثنائي)، فقد بلغ عدد المدارس (الأساسية فقط) التي فيها دوام مزدوج (صباحي ومسائي) (١٤٠٠) مدرسة في عام (٢٠٠٩-٢٠١٠)،و(١٣٩٥) مدرسة في العام الدراسي (٢٠١٠-٢٠١١) و (١٤٩٢) في العام الدراسي (٢٠١١-٢٠١٢)و (١٥٣٩) مدرسة في العام الدراسي (٢٠١٢-٢٠١٣)،[٥٢] ووصل العدد إلى (١٧٨٥) في العام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨)[٥٣].وهناك عدد من الأبنية المدرسية فيها دوام ثلاثي، فوفقاً للبيانات الرسمية للعام الدراسي (٢٠١٦-٢٠١٧) كانت هنالك (٤٥٥) مدرسة

فيها دوام ثلاثي [٥٤]، وقد أقر مدير عام التربية في أربيل بوجود (٢٦) مدرسة فيها (٣) وجبات من الدوام المدرسي في مركز المدينة وحدها للسنة الدراسية (٢٠١٢-٢٠١٣)[٥٥]، تشير المعلومات المتوفرة إلى أن خمس مدارس كانت تقدم أربع وجبات دوام خلال اليوم الدراسي في السنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨[٥٦].

iii. يعاني العديد من المدارس من نقص في المباني، حيث أن بعضها قديم أو مبني من الطين، تشير البيانات المتاحة للسنة الدراسية ٢٠١٧-٢٠١٨ إلى وجود (١٩٤) مدرسة في مباني مؤجرة غير ملائمة وغير مخصصة للتعليم، بالإضافة إلى (٣٠١) مبنى في حالة سيئة للغاية لا يصلح للتعليم. كما يوجد (٣٠) مدرسة مبنية من الطين[٥٧].

iv. يعاني العديد من القرى من نقص في الأبنية المدرسية، مما يضطر الأهالي إلى إرسال أبنائهم وبناتهم إلى القرى والنواحي والأقضية المجاورة، أو قد يضطرون لترك المدرسة تمامًا. وتشير البيانات المتاحة إلى أنه في السنة الدراسية (٢٠١٣-٢٠١٤) كان هناك (٦٠٠) قرية في الإقليم تفتقر إلى أي بناية مدرسية[٥٨].

v. تعاني البيئة المدرسية من العديد من المشكلات، مثل قدم وجودة المستلزمات والمرافق الصحية، بالإضافة إلى وجود نقص كبير في توفر المياه الصالحة للشرب ووسائل التدفئة والتبريد. كما تفتقر المدارس إلى المكتبات والمختبرات والحدائق والمحلات والأماكن المخصصة للترفيه والرياضة، مما يؤثر سلبًا على جودة التعليم ونوعيته[٥٩].

٣) فيما يخص الجدول رقم (٣) الخاص بالتدريسيين والأبنية المدرسية و الطلبة (التعليم المهني) وفي ضوء الارقام والبيانات الواردة فيه، نسجل الملاحظات الآتية:

أ- قبل الحديث عن مضمون الجدول رقم (٣) نرى ضرورة ذكر ملاحظة عامة مفادها ،ان اهتمام حكومة الإقليم بالتعليم المهني[٦٠] أقل مقارنة بالتعليم الثانوي مما ادى الى تقليل رغبة الطلبة الالتحاق بها، على سبيل المثال انخفض عدد الطلاب المسجلين في المدارس الثانوية المهنية في الفترة ١٩٩٠-١٩٩١ من ٩٣٤٧ إلى ٧٤٢٠ في العام الدراسي ٢٠١٥ - ٢٠١٦، هذا في وقت ارتفع فيه عدد المدارس المهنية خلال هاتين الفترتين من (٢٦) مدرسة إلى (٤٣) مدرسة[٦١]، وهناك اسباب كثيرة وراء هذه المشكلة من ابرزها عدم ربط التعليم المهني بسوق العمل، ولهذا السبب يرسل معظم الآباء أطفالهم إلى المدرسة الثانوية للالتحاق بالجامعة بنية الحصول على الوظيفة بعد تخرجهم.

ب- وعند التدقيق في المعلومات الواردة في الجدول رقم (٣) نلاحظ عدم ارتفاع عدد الطلاب التعليم المهني بشكل ملحوظ مقارنة بأعداد الطلاب في المراحل الدراسية الأخرى وخاصة المرحلة

الثانوية، فمثلا في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) عدد الطلبة كان (٧٧٤٤) طالبا، أما في العام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) فقد وصل هذا العدد إلى (٧١١١) أي ان العدد تقلص وانخفض، في حين ان عدد التدريسيين في العام الدراسي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) كان (١١١٠) مدرسا، بينما في العام الدراسي (٢٠٢٢-٢٠٢٣) كان (١٤٣٢) مدرساً[٦٢]، نلاحظ مما سبق عدم التناسب بين عدد الطلبة والتدريسيين.

٤) بحسب بيانات الجدول رقم (٤) الخاصة بالطلبة والابنية المدرسية والتدريسيين في المعاهد الحكومية، نلحظ أن هناك تغييرات في عدد الطالب/الطالبة حسب السنوات الدراسية، ففي الأعوام الدراسية الواقعة بين (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى(٢٠٠٧-٢٠٠٨)، نلاحظ ازدياد عدد الطلبة بشكل واضح وبمقدار (٣,٤٠٥) طالب، وهذه الزيادة استمرت بالارتفاع في الأعوام الدراسية الواقعة بين (٢٠١٩-٢٠٢٠) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بحيث وصلت عدد الزيادة في هذه الفترة الى (١٧٥٦٢) الف، لكننا نلاحظ انخفاض واضح في عدد الطلبة في الأعوام الواقعة بين (٢٠٠٨-٢٠٠٩) إلى (٢٠١٨-٢٠١٩) إذ انخفضت بمقدار (١٨٩٣) طالب، أما فيما يتعلق بنمو عدد التدريسين، ارتفع عدد التدريسيين من (٤٨٠) في (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (١,١٩٤) في (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، بزيادة بلغت (148.8%)، أما فيما يتعلق بمعدل الطالب للتدريسي، نجد في السنة الدراسية (٢٠٠٣-٢٠٠٤) نسبة الطالب لكل مدرس كانت .(١٦,٥٧%)،وفي السنة الدراسية (٢٠٢٣-٢٠٢٤) وصلت النسبة إلى (٢٥,٥٦%)، وهذا دليل واضح بأن نسبة الزيادة والانخفاض في معدل الطالب والتدريسيين ليست بنفس المستوى.

٥) ملاحظات عامة (معوقات ومشاكل عامة):

أ- تؤدي قلة ساعات الدوام الرسمي في المدارس الحكومية، إلى جانب كثرة العطلات والمناسبات، إلى تأثيرات سلبية على العملية التعليمية. كما أن فترات التوقف التي شهدها العديد من المدارس نتيجة الاعتصامات المتكررة للمدرسين منذ عام ٢٠١٤، احتجاجًا على تأخير صرف رواتبهم، تساهم في تفاقم المشكلة. وبالتالي، لا يتوفر للمدرسين الوقت الكافي لشرح المواد الدراسية وإكمال المنهج المقرر.

ب- على الرغم من الزيادة المستمرة في عدد المعلمين والمدرسين، إلا أن هناك نقصًا في الكوادر التدريسية، خاصة في المواد العلمية واللغة الإنجليزية، وذلك نتيجة لعدم وجود خطة علمية مدروسة مسبقًا. تتفاقم هذه المشكلة في القرى والمناطق النائية، حيث يُجبر المعلمون على تدريس مواد ليست من تخصصهم. يعود السبب الرئيس لهذه المشكلة إلى نقل المعلمين من

القرى إلى مراكز المحافظات بعد إكمال خمس سنوات من الخدمة، وفقًا لشروط تعيينهم في وزارة التربية.

ت- تراجع قدرات الكوادر الحالية نتيجة نقص التدريب أو عدمه، بالإضافة إلى عدم قدرتها على مواكبة التطورات الحديثة، وهذا من شأنه ان يؤدي إلى تقديم محتوى هذه المواد بشكل غير علمي وغير ملائم، مما يؤثر سلباً على مستوى الطلاب واستيعابهم للمنهج[٦٣]، وتُظهر بيانات عام ٢٠١٥ ان أعلى نسبة من المعلمين يحملون شهادة الدبلوم، حيث بلغت نسبتهم (٣٦.٩٦%)، وهناك توزيع غير متوازن للمعلمين المدربين بين دوائر التربية للمحافظات. وخلال السنوات الماضية، لم تتمكن وزارة التربية من تعيين المعلمين وتوزيعهم بشكل منظم وعلمي. إذ تم تعيين المعلمين وتوزيعهم بطريقة عشوائية، دون الاعتماد على بيانات دقيقة أو تحديد احتياجات المدارس والمؤسسات التربوية[٦٤].

ث- أظهرت دراسة قامت بها (مؤسسة راند) أن أساليب التدريس لدى العديد من المعلمين تفتقر إلى التأثير المطلوب. وأشار العديد من المعلمين الذين تلقوا تدريبًا إلى عدم رضاهم عن مستوى التدريب الذي تلقوه، حيث لم يتمكن التدريب من تعزيز مهاراتهم في تقديم الدروس بطرق حديثة وفعالة. خلال معظم الدورات التدريبية، طلب من المعلمين استخدام أجهزة مثل "داتاشو"، لكنهم أوضحوا أن هذه الأجهزة غير متوفرة في المدارس، وإذا وجدت، فإن مشاكل انقطاع الكهرباء تعيق استخدامها[٦٥].

ج- يواجه المعلمين والمعلمات العديد من المشاكل والمعوقات المتعلقة بظروفهم المعيشية والاقتصادية. فهم يعانون من تدني رواتبهم مقارنة بأقرانهم في العديد من الدول الأخرى. وقد أثرت الأزمة المالية التي شهدها إقليم كوردستان بعد عام ٢٠١٤ بشكل كبير، حيث تم استقطاع نسب كبيرة من رواتبهم، مما أثر سلبًا على أدائهم وحافزهم للعمل. وتشير البيانات إلى أن نسبة كبيرة منهم تعاني من ظروف معيشية صعبة، حيث يفتقر الكثير منهم إلى سكن خاص، مما يضطرهم إلى إنفاق نصف أو جزء كبير من رواتبهم على إيجار المساكن[٦٦].

ح- التغييرات التي حدثت في النظام التعليمي في بعض المدارس الحكومية من النظام الكوردي إلى النظام الإنجليزي تمت دون أية تحضيرات أو استعدادات مسبقة، أو تأهيل للهيئة التدريسية لتتكيف مع هذا النظام. إن تطبيق النظام التعليمي الجديد (النظام الإنجليزي) يتطلب تخصيصات مالية مناسبة، وبيئة مدرسية ملائمة، بالإضافة إلى تحضيرات مسبقة وتوفير المستلزمات الضرورية[٦٧].

خ- تعتبر نسبة التخصيصات في موازنة الإقليم لهذا القطاع منخفضة ولا تعكس أهميته واحتياجاته. على سبيل المثال، خصصت الحكومة مبلغاً قدره (٧٦٠) ملياراً و (٨٩٤) مليون دينار لوزارة التربية في الموازنة التشغيلية لعام ٢٠٠٨، بينما ارتفع هذا المبلغ إلى (١) ترليون و (٧٩١) مليار و (٤٨٥) مليون دينار في عام ٢٠١٢. أما في المجال الاستثماري، فقد تم تخصيص (٧٤) ملياراً و (٤٨٥) مليون دينار في عام ٢٠٠٨، ليصل المبلغ في عام ٢٠١٢ إلى (٢٦٢) ملياراً و (٦٩٠) مليون دينار[٦٨].

استنادًا إلى ما تم ذكره، يمكن القول إن التمويل الحكومي والمستوى التنفيذي لا يبلغان المستوى المطلوب لتصحيح الاختلالات الموجودة في قطاع التربية، ولا لتلبية احتياجات الأبنية المدرسية أو المستلزمات التعليمية، أو لتحسين الظروف المعيشية للعاملين في هذا القطاع[٦٩]، ومنذ عام ٢٠١٤ (وحتى تاريخ كتابة هذا البحث) لم تخصص الحكومة أي مبلغ استثماري لهذا القطاع نتيجة للأزمة الاقتصادية التي أثرت على جميع القطاعات الحكومية.

د- تتدخل الأحزاب السياسية في شؤون التربية بشكل ملحوظ، حيث يتم تعيين وزير التربية ونائبه والمدراء العامين من قبل الأحزاب السياسية المشاركة في الحكومة، وخاصة الحزبين الرئيسين في الإقليم. وغالبًا ما يتم تعيين معظم مدراء المدارس ونوابهم بناءً على الانتماء أو الولاء الحزبي، بدلاً من الاعتماد على الكفاءة وسنوات الخدمة والتخصص[٧٠].

(٢-٣)

المعوقات المتعلقة بالأمية والتعليم السريع والتاركين للدراسة (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

في ضوء المؤشرات التي أوردناها في المطلب الثاني من المبحث الثاني (٢-٢)، يمكننا رصد أهم المعوقات التي تواجه قطاع التربية في الإقليم فيما يتعلق بالأمية والتعليم السريع والتاركين للدراسة، على النحو الآتي:

١) حسب البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) الخاصة بنسبة الأمية و عند مقارنتها بالبيانات المتعلقة بهذا الجانب في دولة مصر مثلاً، نلاحظ وجود فرق بينهما، إذ ان أعلى معدل للأمية في مصر كانت في محافظة بنى سويف التي وصلت إلى (٢٥%)[٧١]، ولكن بالاعتماد على البيانات الواردة في الجدول رقم (٥) تظهر لنا ان اعلى نسبة للأمية وصلت إليه إقليم كوردستان كانت في عام (٢٠٠٢-٢٠٠٣) والتي بلغت نسبة (٣٤%)، وانخفضت النسبة إلى (٨.٣%) في العام الدراسي (٢٠١٧-٢٠١٨)، ولكن حسب تصريحات د.ئالان حمه سعيد وزير التربية في حكومة إقليم كوردستان من خلال مؤتمرٍ صحفي يوم الأحد الموافق ل ٢٤ سيبتمبر ٢٠٢٤، بين إن نسبة الأمية في عموم إقليم كوردستان كانت ٢٤ % في عام ٢٠١٨، لكنها انخفضت إلى

١٦%، مع قابلية انخفاضها مستقبلاً[٧٢]، حيث نلاحظ فرقاً واضحاً بين النسبة التي ذكرناها حسب الجدول رقم (٥) و النسبة التي ذكرها وزير التربية، وهذا يدل على عدم دقة البيانات المتوفرة رغم صدورها من الجهات الرسمية.

٢) عند التدقيق في مضمون الجدول رقم (٦) الخاصة بالأبنية المدرسية و الطلاب والتدريسيين في التعلم السريع، يتبين لنا أن هناك اتجاها معاكسا بين عدد التدريسين والطلاب مع عدد المباني المدرسية، بالرغم من انخفاض عدد الطلاب والتدريسيين في العام الدراسي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى العام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، فمثلاً وصل عدد الطلبة من (٤٢٩٣) في العام الدراسي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (٣٥٣٢) في العام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤)، أي ان هناك انخفاضا بلغت (٧٦١) طالباً، و بالمقابل ارتفع عدد التدريسين من (٣٣٧) في العام الدراسي (٢٠٠٣-٢٠٠٤) إلى (٤٩٢) في العام الدراسي (٢٠٢٣-٢٠٢٤) أي نسبة زيادة التدريسين (١٥٥) تدريسياً . بينما عدد المباني المدرسية ارتفع من (٢٦) ابنية المدرسية إلى (٦٧).

٣) يلاحظ في محتوى الجدول رقم (٧) الخاصة بالطلبة التاركين للدراسة (التعليم)، حدوث تغيير في عدد الطلاب التاركين للدراسة في الأقسام والمراحل المختلفة، ويعود ذلك جزئياً إلى الوضع السياسي في إقليم كوردستان العراق، بحيث كان الاتجاه نحو انخفاض النسبة حتى العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) ولكن بعد هذا العام وبسبب الظروف المعيشية الصعبة التي يعيشها عدد كبير من مواطني الاقليم، حيث أصبح لتأمين فرصة العمل و العيش أولوية واهمية قصوى على حساب اهمية تعليم ابنائهم، بالإضافة إلى النزاعات والتحديات الأمنية أثرت بشكل مباشر على التزام العائلات بإرسال أبنائها إلى المدارس، اتجهت النسبة نحو الارتفاع ليصل عدد التاركين للدراسة إلى (٩٥٨٥٨) الف في العام الدراسي(٢٠٢٢-٢٠٢٣)، وهذا من شانه ان يزيد من عدد الذين لا يحسنون القراءة و الكتابة و زيادة المشاكل الاجتماعية وعمل الأطفال و خرق حقوقهم و ازدياد الجرائم في المجتمع.

(٣-٣)

المعوقات المتعلقة بالقطاع التربوي الخاص (٢٠٠٣-٢٠٢٣)

في ضوء المؤشرات التي أوردناها في المطلب الثالث من المبحث الثاني (٢-٣)، يمكننا رصد أهم المعوقات التي تواجه القطاع التربوي الخاص في الإقليم، على النحو الآتي:

١) نلاحظ في الجدول رقم (٨) الخاصة بالطلبة والتدريسين والأبنية المدرسية في مرحلة (رياض الأطفال)، تغيراً ملحوظاً في عدد التدريسين والطلبة، خاصة بين عامي ٢٠١٤ و٢٠١٧، بحيث أن معدل التغير حتى العام الدراسي (٢٠١٤-٢٠١٥) يتزايد بشكل ملحوظ، ولكن خلال الأعوام

الدراسية (٢٠١٥-٢٠١٦) (٢٠١٦-٢٠١٧) انخفضت عدد الطلاب والمعلمين بشكل واضح من (٨٠٤٥) إلى (٧١١١)، هذه التغييرات متأثرة بالوضع السياسي والاقتصادي في إقليم كوردستان العراق.

٢) حسب البيانات الواردة في الجدول رقم(٩) الخاصة بالهيئة التدريسية والأبنية والطلبة لمرحلة الاساس والثانوية، نلتمس زيادة ملحوظة في عدد التدريسين والطلبة و الأبنية المدرسية، بحيث في السنوات الدراسية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤) زادت عدد الطلبة من (٥٤٥٦) إلى (١١٨,٠٠٥) طالب/طالبة، اي عدد زيادة الطالب/ طالبة بمقدار (١١٢٥٤٩)، وكذلك زادت عدد التدريسين من (٣٤) الى (١١٤٦٥)، أي عدد زيادة بمقدار (١٠٦٧٧) ووصلت الأبنية المدرسية من(٣١) الى (٥٧٢) بناية، وإذا اجرينا مقارنة هذا التزايد بمثيلاتها في القطاع الحكومي نلاحظ ان نسبة الزيادة في القطاع الخاص يفوق نسبة الزيادة في القطاع الحكومي، اي بمعنى نسبة التغير بالمائة لعدد التدريسيين في السنوات الدراسية بين (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلى (٢٠١٨-٢٠١٩) بمقدار (١٧٢.٦%) وكذلك بنسبة لتغير بالمئة في عدد الطلاب بين السنوات الدراسية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلى (٢٠١٧-٢٠١٨-٢٠١٩) بمقدار(١٢٤.٧%) أما في نفس السنوات المذكورة بنسبة لعدد الأبنية المدرسية بان نسبة التغير بالمائة (١١١.٢٩%)، على الرغم من عدم وجود بيانات في السنوات الدراسية (٢٠١٩-٢٠٢٠) إلى (٢٠٢٢-٢٠٢٣)، لهذا السبب يعد العام الدراسي ٢٠٢٣-٢٠٢٤ مصدراً لبيان نسبة التغير ونسبة الطلاب و الأساتذة. لذلك نسبة التغير بالمائة في السنوات الدراسية (٢٠٠٧-٢٠٠٨) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤) بالنسبة لعدد التدريسين يصل إلى (٢٨٠.٩%) أما بالنسبة لعدد التدريسين في نفس السنة يصل إلى (٢٠٦.٢٨%).

٣) تظهر لنا البيانات الواردة في الجدول رقم (١٠) الخاصة بالطلبة والابنية المدرسية والتدريسين في (المعاهد الأهلية)، ان هناك في كل حقل زيادة نسبية ولكن هذه النسبة تتغير بتغير العدد سواء كانت عدد الطلبة او الأبنية المدرسية او التدريسيين، ولكن معدل التدريسين مقابل عدد الطلبة في السنوات الدراسية (٢٠١٥-٢٠١٦) إلى (٢٠٢٣-٢٠٢٤) ليس بنفس المعدل، بمعنى ان زيادة نسبة الطلبة اكثر من زيادة نسبة المدرسين أي نسبة زيادة التدريسيين (٢٥١%)بينما نسبة زياد الطلبة (٣٤٦%)، لذلك ليس هناك نسبة موازية لمعدل التغيير، على سبيل المثال نجد في السنة الدراسية(٢٠١٥-٢٠١٦) عدد الطلبة كان (٦٦٥٧)، وفي المقابل كان عدد التدريسيين(٦٧٩) أي مقابل كل مدرس هناك تقريبا (٩.٨) طالب. أما في النفس السنة بالنسبة

لعدد الطلاب بحيث ارتفع عدد الطلبة من (٦٥٧٧) إلى (٢٩٣٦٣) طالب، أي معدل الطالب للمدرس ارتفعت من (٩.٨%) إلى (١٢.٢٩%) .

٤) ملاحظات عامة (معوقات ومشاكل عامة):

أ- بالرغم من ان المنهج الدراسي المعتمد في المدارس الاهلية بشكل عام (باستثناء المدارس الأهلية الدولية) هو نفسه المعتمد في المدارس الحكومية، الا ان المستوى التعليمي للمدارس الحكومية أصبح متدنيا مقارنة بالمدارس الاهلية، وذلك بسبب ما مر به العراق وإقليم كوردستان من ظروف سياسية واقتصادية سيئة بسبب الحروب والمشاكل والحصار والأزمات السياسية والمالية طيلة العقود السابقة وما نجم عنه من تدمير ونقص وتردي البنية التحتية للمؤسسات والمدارس الحكومية، ونقص في الملاكات التدريسية او وجود خلل فيها من حيث الجودة و الدوام المزدوج و واكتظاظ الصفوف الدراسية و الدوام غير المنضبط و وعدم التواصل الجيد والمنتظم بين المدارس واولياء أمور الطلبة و عدم توفر بنية تحتية وخدمات جيدة (وقد اشرنا الى العديد من هذه المشاكل في المطلب الاول من المبحث الثاني(٢-١)).

ب_ يؤكد الباحثون أن وجود نظام التعليم المزدوج (أي التعليم العام والخاص) يؤدي إلى مشكلات تتعلق بمبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، ويزيد من الانقسام والفوارق الطبقية في المجتمع. يعود ذلك إلى الفروق الواضحة في مستوى الخدمات والمحتوى التعليمي بين المدارس الخاصة والمدارس الحكومية. فالتحاق الطالب ببعض هذه المؤسسات لم يعد مرتبطًا فقط بقدراته العقلية و المهارية، بل أصبح أيضًا مرتبطًا بالقدرات الاقتصادية لعائلته[٧٣].

لا تؤثر ازدواجية التعليم فقط على فرص الطلاب في الحصول على العلم والمعرفة نتيجة الاختلاف في المستويات بين التعليم الخاص والعام، بل تؤثر أيضًا على مبدأ المساواة وتكافؤ الفرص بين الخريجين عند دخولهم سوق العمل. حيث يفضل أصحاب العمل خريجي التعليم الخاص لنفس الأسباب المذكورة سابقًا.

يعتبر هذا أحد الأسباب الرئيسية التي تدفع الطلاب وأولياء أمورهم للانتقال من المدارس الحكومية إلى المدارس الأهلية. بالإضافة إلى ذلك، يُعتقد أن الطلاب في التعليم الأهلي يتمتعون بحرية أكبر بسبب دفعهم للرسوم، مما قد يؤدي إلى شعورهم بحرية التصرف، وهو ما قد يؤثر سلبًا على بناء شخصياتهم.

يمكننا أن نستنتج مما سبق أن هناك نمواً نسبياً في بعض جوانب واقع قطاع التربية في إقليم كوردستان، مثل زيادة عدد المدارس والمعلمين، وتحسن نسب الالتحاق بالمراحل الدراسية المختلفة، وانخفاض معدلات الأمية. ومع ذلك، فإن هذا النمو لم يكن كافياً لسد الفجوة بين

متطلبات التنمية البشرية المستدامة وإمكانات قطاع التربية. لذا، يتطلب تطوير هذا القطاع معالجة أوجه القصور من خلال الاستثمار في البنية التحتية، وتحسين جودة المناهج والتدريب، وتعزيز سياسات التعليم المهني لتلبية احتياجات سوق العمل. كما يجب تحقيق متطلبات الحوكمة والشفافية في إدارة القطاع التربوي، بالإضافة إلى تبني استراتيجيات طويلة الأمد تضمن تحقيق تنمية بشرية مستدامة.

الاستنتاجات

بعد إتمام هذه الدراسة، توصلنا إلى مجموعة من الاستنتاجات، ومن أبرزها:

١.شهد الفكر التنموي تحولات كبيرة، انتقلت خلالها أفكار التنمية من المفهوم التقليدي الذي يركز على النمو الاقتصادي إلى المفهوم الحديث الذي يولي أهمية للجانب الشمولي للتنمية، من خلال طرح مفهوم التنمية البشرية المستدامة.

٢. أظهرت الأبحاث أن قطاع التربية يُعتبر عنصراً أساسياً لتحقيق التنمية البشرية المستدامة. فلا يمكن الوصول إلى تنمية حقيقية دون التركيز على بناء العقول وتنمية التفكير، والمساهمة في تطوير الشخصية وتعليم المهارات. يتطلب ذلك البحث عن أساليب تتناسب مع النظم الاجتماعية المتطورة، وتواكب التغيرات العلمية والظروف اليومية في أي عملية تنموية. ومن المهم الإشارة إلى أن المجتمعات لا تُقيَّم فقط بناءً على ما تمتلكه من ثروات طبيعية، بل أيضاً على ما تحتويه من عقول مفكرة وقوى بشرية متعلمة ومدربة بشكل جيد، حيث تُعتبر هذه العناصر أساساً للتقدم بجميع أشكاله.

٣. لقد حقق إقليم كوردستان العراق بعض التقدم في مجال التربية، إلا أن هذه الجهود لم تصل إلى المستوى المطلوب لتحقيق التنمية المستدامة. يعود ذلك إلى وجود اختلالات هيكلية في بنية القطاع، حيث تعاني المؤسسات التعليمية من نقص في القدرة الاستيعابية للمباني، مما يعيق توفير فرص التعليم بشكل كامل واستمراريته.

٤. ضعف الاهتمام بالتعليم المهني لعدم وجود خطة محكمة وسياسات تعليمية ناجحة من قبل الحكومة، نتجت عنه انخفاض الإقبال على الالتحاق بالتعليم المهني لعدم ارتباطه المباشر بمتطلبات سوق العمل، مما يحد من دوره في تقليل البطالة بين الشباب وتعزيز التنمية.

٥. إن الفجوة الكبيرة بين النظامين التعليميين (الحكومي والخاص) تؤدي إلى وجود فجوات تعليمية تؤثر سلبًا على جودة التعليم وتكافؤ الفرص بين الطلاب. في حين يتمتع التعليم الأهلي بموارد أفضل ومناهج متطورة، يواجه التعليم الحكومي العديد من التحديات، مثل ضعف الدعم الحكومي، ونقص المعايير الموحدة، وغياب الرقابة الفعالة.

٦. يمكن لقطاع التربية في الإقليم أن يؤدي دوراً مهماً في تحقيق وتعزيز التنمية البشرية المستدامة على المدى الطويل في حال نُفذت سياسة إصلاح وتمويل فعالة للنظام التربوي ؛ وذلك من خلال تبني استراتيجيات إصلاحية شاملة، تشمل زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، وتحسين جودة المناهج والتدريب، وتعزيز سياسات التعليم المهني، بالإضافة إلى اتباع نهج الحوكمة والحد من التدخلات الحزبية وضمان التعليم العادل والمستدام للجميع.

التوصيات

استنادًا إلى الاستنتاجات التي توصل إليها البحث، نقدم التوصيات التالية:

١. ينبغي على حكومة إقليم كوردستان ووزارة التربية وضع استراتيجية طويلة الأمد تهدف إلى توسيع وتحسين البنية التحتية لقطاع التربية، بما يتماشى مع أهداف واحتياجات التنمية المستدامة في القطاعين الحكومي والأهلي.

٢. يجب زيادة الاهتمام بتعزيز التعليم التقني والمهني في القطاع الحكومي، من خلال تطوير المناهج التعليمية المهنية لتلبية احتياجات سوق العمل في الإقليم، وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص لتوفير فرص تدريبية وتشغيلية.

٣. يتعين تحسين جودة التعليم والتدريب المستمر للكوادر التدريسية، من خلال وضع برامج تدريبية متقدمة، خاصة في التخصصات العلمية والتقنية، لضمان تقديم تعليم عالي الجودة يتماشى مع التطورات الحديثة.

٤. من الضروري تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة قطاع التربية للحد من التدخلات الحزبية والسياسية في التعيينات والسياسات التربوية، وضمان إدارة تعليمية قائمة على الكفاءة والعدالة لتحقيق أفضل النتائج في العملية التعليمية.

٥.إجراء إصلاحات شاملة تضمن وضع سياسات تنظيمية عادلة، وتعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص في مجال التربية، وتطوير برامج تعليمية تلبي احتياجات جميع الطلاب، مما يسهم في تحقيق تعليم أكثر عدلاً وفعالية في المنطقة.

٦.كما يجب تخصيص ميزانيات أكبر لدعم وتطوير المشاريع التعليمية، وضمان استدامة الموارد المالية اللازمة لتحسين التعليم، بما في ذلك بناء المدارس، وزيادة رواتب المعلمين، وتوفير بيئة تعليمية مناسبة.

الهوامش

[١] نقلاً عن: جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في: محمد عابد الجابري وآخرون، التنمية البشرية في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١، ١٩٩٥، ص٨٢.

[٢] بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية : من خلال المدخل الكلي – المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٤، ص٢-٣.

[٣] نقلا عن: حسين علي إبراهيم البطاوي، الأمم المتحدة وقضايا التنمية في العالم الثالث، أطروحة الدكتوراه فلسفة في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص٢٤.

[٤] محمد فائق، الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥١، كانون الثاني ٢٠٠٠، ص ١٠١. د. حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت ،العدد(٢٥٧)،آيار ٢٠٠٠، ص١٠٦.

[٥] ظهرت تسمية "بلدان العالم الثالث" بعد مؤتمر باندونغ الذي عُقد في عام ١٩٥٥، حيث كانت تشير إلى الكتلة الجديدة من الدول التي أعلنت عدم انحيازها لأي من المعسكرين المتصارعين، الرأسمالي والاشتراكي. ومن ثم أصبح هذا المصطلح يُستخدم للإشارة إلى دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية التي تحررت من الاستعمار، ليصبح مرادفًا لمصطلح "البلدان النامية". ويُذكر أن الكاتب الفرنسي ألفريد صوفي هو أول من استخدم هذا المصطلح.في ذلك: عبدالوهاب الكيالي واخرون، موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣، ص٨٠٠-٨٠١.

[٦] محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة: المفهوم والمكونات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم، العدد ١٤ – السنة الثانية، فبراير ٢٠٠٦، ص٦.

[٧] د. رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ط٢، ١٩٨٩، ص١٠٧-١٠٨.

[٨] نقلا عن: حسين علي ابراهيم البطاوي، المصدر السابق، ص٢٢-٢٣.

[٩] الحداثة Modernism وهي في المفهوم الغربي المرحلة التي تفصل الحضارة الغربية عن العصور الوسطى Medieval وما قبلها العصور القديمة Antiquity . وقد ارتبطت أسس مفهوم الحداثة وأركانه الاجتماعية والاقتصادية والفكرية بالمكون المعياري لمفهوم التحديث، والذي يمتد جذوره الفكرية إلى آراء علماء الاجتماع البرجوازي وخاصة كل من أميل دوركهايم وماكس فيبر، من خلال وصف وتحليل التغييرات الأساسية التي مرت بها المجتمعات الأوروبية منذ القرن التاسع عشر، نتيجة لانهيار الإقطاع ونمو التجارة وانتشار البروتستانتية وأخيراً ظهور الصناعة، ولا يفوتنا هنا أن نذكر مفهوم (ما بعد الحداثة) الذي ارتبطت في بعدها التاريخي والمرجعي و السياقي بتطور الرأسمالية الغربية، إذ يعبر عن مرحلة جديدة في تاريخ الحضارة الغربية (بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية)، تتميز بالشعور بالإحباط من الحداثة ومحاولة نقد هذه المرحلة والبحث عن خيارات جديدة، وخاصة في سياق ظهور الفاشية والنازية، والحرب الباردة، وانتشار التسلح النووي ،..إلخ، ومن رواد الفكر م ابعد الحداثي ونقادها نذكر: جان بودريار وجان فرانسوا ليوتار و جاك دريدا وميشيل فوكو، للتفصيل في ذلك: د.نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، جامعة قاريونس، بنغازي،١٩٩٨، ص٥٣-٦٢.د.غازي فيصل ،التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٩٣،ص٢٠-٢٣.د.عبدالعالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤،ص١٤٩-١٦١.د.سعد البازعي وميجان الرويلي :دليل الناقد الأدبي ،المركز الثقافي العربي، بيروت،

لبنان ،الطبعة الثانية،٢٠٠٠م، ص:١٣٨ وما بعدها. ديفيد كارتر :النظرية الأدبية، ترجمة: د.باسل المسالمه ،دار التكوين، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى سنة ٢٠١٠م، ص:١٣٠ وما بعدها.

[١٠] د.جهينة سلطان العيسى ،د. خضر زكريا ،د.كلثم علي الغانم ،المصدر السابق،ص٧٠.د .نداء مطشر صادق ،المصدر السابق، ص٥٥

[١١] يعد مفهوم التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة التي استنبطها علم السياسة في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ودخل في دائرة الاستعمال الأكاديمي، وخاصة في مراكز الأبحاث والدراسات السياسية التطبيقية، وذلك بعد ان بينت الدراسات ان النظام السياسي شأنه شأن النظام الاقتصادي يتطور ويتحول ويتكامل، فالمفهوم، مثل غيره من المفاهيم في علم السياسة، يعاني من عدم الوضوح، إذ ليس هناك اتفاق بين الباحثين بشأن تعريف دقيق للمفهوم. فعلى سبيل المثال، أورد لوسيان باي عام ١٩٦٦ م عشرة معان وتعريفات لمفهوم التنمية السياسية، وحاول تقديم تعريف خاص به، أما روبرت بيركنهايم فقد عرفها حسب خمس مدلولات، كما ان جيمس كولمان اعطى تعريفاً ثلاثياً لعملية التنمية السياسية، لكننا ولتبسيط الموضوع وعدم كفاية المجال للدخول في التفاصيل يمكن أن التنمية السياسية بوصفها : مجموعة العمليات والإجراءات التي تستهدف تحديث النسق السياسي داخل البناء الاجتماعي، للتفصيل في ذلك: د.نداء مطشر صادق، المصدر السابق، ص٩٨-١٠٣. ياسين آشور جوهر، المصدر السابق، ص٢٦-٣٢. د.جهينة سلطان العيسى، د.خضر زكريا، د.كلثم علي الغانم، المصدر السابق، ص١٠٣-١٠٤.د.محمد نصر مهنا، المصدر السابق، ص١٧٨-١٨٥.

[١٢] د.سليمان الرياشي وآخرون ،دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،ص ٢٣٨.د.عامر طراف،التلوث البيئي والعلاقات الدولية ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع،بيروت،٢٠٠٨،ص١٣٣

[١٣] عبدالخالق عبدالله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧، ١٩٩٣، ص٩٣. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤، ص٦٥٧-٦٥٨. د.مصطفى عبداللطيف عباس، حماية البيئة من التلوث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤، ص٨. د.سنكر داود محمد وأسود قادر أحمد، الأبعاد البيئية للتنمية المستديمة في قانون حماية وتحسين البيئة في إقليم كوردستان العراق رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العدد (٧)، حزيران ٢٠١٠، ص٣٩٢-٣٩٣. وثائق الأمم المتحدة حول البيئة، متاح على الرابط الآتي: تاريخ الزيارة (٢٨/شباط/٢٠١٩) https//research.un.org/ar/docs/environment/conferences

[١٤] هي الأزمة التي تعرض لها الكثير من البلدان النامية وبعض بلدان أوروبا الشرقية في ثمانينيات القرن العشرين، إذ تمثلت في إزدياد عبء سداد الدين وبطء صافي المقترضات الجديدة بسبب ارتفاع أسعار الفائدة، مما ادت الى تفاقم صعوبات السيولة في تلك البلدان وبالتالي خفض القيمة الحقيقية لصافي الموارد المحولة إليها، وهو ما يعني ديون جديدة أضيفت إلى الديون القائمة والتي لا تطيق تلك البلدان أساسا سدادها، ومن ثم يجعلها عاجزة عن تحقيق انجازات في مجال التنمية، في ذلك: علي خليفة الكواري، تنمية ضياع أم ضياع التنمية، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٢، مطبعة جامعة اوكسفورد، ص٣١.

[١٥] د. سالم النجفي، التنمية البشرية في الوطن العربي: الأوضاع الراهنة ومأزق المستقبل، في: د.عماد عبداللطيف سالم وآخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص٣٠٩.

[١٦] صدر عن البرنامج عام ١٩٩٠ أول تقرير من سلسلة تقارير عن التنمية البشرية في العالم، ثم توالى بعد ذلك إصدارها سنويا.

[١٧] على الرغم من شيوع استعمال التنمية البشرية بالعربية ترجمةً للمصطلح الانكليزي Human Development، والذي عنون به تقارير برنامج الامم المتحدة الانمائي السنوية للعالم، لكن التقرير السنوي

الخاص بالدول العربية استبدل مصطلح البشرية بمصطلح الإنسانية، لأنه يرى بأن الإنسانية هي التعبير الأصدق عن المضمون الكامل والأصيل للمفهوم، ذلك لأن الإنسان هو الكائن الحي المفكر، والإنسانية هي للدلالة على الرقي، في حين ان البشرية تمثل جميع المخلوقات، في ذلك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣، ص١٧.

[١٨] سُمِّي هذا التقرير باسم السيدة Harlem Brandt land رئيسة وزراء النروج التي ترأست اللجنة الدولية للبيئة والتنمية، في ذلك: نوزاد عبدالرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات ـ دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً ـ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٢.

[١٩] اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشتركة، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩، ص٨٣.

[٢٠] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، نيويورك، UNDP، ١٩٩٠، ص١٢.

[٢١] د.مهدي حسن زويلف و د.سليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٣، ص٨.د.حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٢١، ٢٠١١، ص٢٤٩.

[٢٢] للتفصيل: د .حامد عمار، حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٠)، حزيران ١٩٨٢، ص١٢٠-١٢١.د.حامد عمار، التربية العربية وعائدها الإنمائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣)، أيلول ١٩٧٨، ص٣٨ وما بعدها .د .فيصل الرضوع، موقع التعليم كحافز للتغيير الاجتماعي في العالم العربي، في: برهان غليون وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧، ص٣٠٩ وما بعدها .د .ستار جبار خليل، خريجو الجامعات العراقية بين الأهمية الاقتصادية للتعليم وتفاقم مشكلة البطالة، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد(٢٠-٢١)، ص٥٤-٥٧. رائد سلمان فاضل، التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٥٥، ٢٠١٦، ص٣٨٥-٣٨٧.افتخار عبدالرزاق عبدالله و د .عبد الشهيد جاسم عباس، التعليم كمحور للتنمية البشرية: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد خاص، العدد ٢، ٢٠١٣، ص٧٢-٧٤.د.صباح فيحان محمود، دور التعليم في التنمية البشرية في العراق للفترة ١٩٨٠-٢٠١٢، مجلة جامعة التنمية البشرية (السليمانية)، المجلد ٢ العدد ٢ لسنة ٢٠١٦، ص٢٥٧.

[٢٣] محمد المعموري، مقاييس التنمية البشرية: عرض وتقويم، في: د.عماد عبداللطيف سالم وآخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١، ص١١٥-١١٨.

[٢٤] أحمد زقاوة، جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، الجزائر، العدد ٧، ٢٠١٣، ص٣١٩.

[٢٥] الملخص الإحصائي التربوي في إقليم كوردستان العراق للمدة (٢٠١٢-٢٠١٥)،هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان العراق، ٢٠١٧.د.عبدالله خورشيد عبدالله و فوزية عبدالله محمد، واقع نظام التعليم في إقليم كوردستان العراق (٢٠١١-٢٠١٢)(دراسة إجتماعية تحليلية)، مجلة الاكاديمية الكردية، مطبعة حاجي هاشم، العدد ٣١، ٢٠١٤، ص ٣٩٦. وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٨.

[٢٦] أن هذا الرقم مقارنة بالأرقام الأخرى غير طبيعية ونعتبرها غير صحيحة، ولكن كتبنا بسبب وجودها في بيانات وزارة التربية، لهذا السبب لا يأخذ بنظر الاعتبار.

[٢٧] وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الاحصاء، ٢٠١٨. ملخص إحصاءات التربية في إقليم كوردستان العراق مابين (٢٠١٢-٢٠١٥)،هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان العراق، ٢٠١٧. وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٨.

[٢٨] أن هذا الرقم مقارنة بالأرقام الأخرى غير طبيعية ونعتبرها غير صحيحة، ولكن كتبناه بسبب وجودها في بيانات وزارة التربية، لهذا السبب لا يأخذ بنظر الاعتبار.

[٢٩]-چالاکی و پرۆژەکانی وەزارەتی پەروەردە لە کابینەی یەکەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان تاکو کابینەی هەشتەم، ڕاپۆرت، وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی ٢٠١٧،لا٢٤١، وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، بەڕێوبەرایەتی ئامار، ئاماری قوتابخانەکان و خوێندنگاکانی هەرێمی کوردستان، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردان٢٠٢٤/٨.

[٢]-أن هذا الرقم مقارنة بالأرقام الأخرى غير طبيعية ونعتبرها غير صحيحة، ولكن كتبناه بسبب وجودها في بيانات وزارة التربية، لهذا السبب لا يأخذ بنظر الاعتبار.

[٣١] وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٨.

[٣٢] أن هذا الرقم مقارنة بالأرقام الأخرى غير طبيعية ونعتبرها غير صحيحة، ولكن كتبناه بسبب وجودها في بيانات وزارة التربية.

[٣٣]تشمل هذه العملية الاشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين(١٥-٤٥)سنة ويلتحقون بتلك المراكز لتعليم القراءة والكتابة.

[٣٤] – چالاکی و پرۆژەکانی وەزارەتی پەروەردە لە کابینەی یەکەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان تاکو کابینەی هەشتەم، سەرچاوەی پێشوو لا٢٧. دحوسامەددين عەلی مەجيد و پەرويز رەحيم قادر، نيشتيمان سازي، سەنتەر ديراسات و توێژينەوەی ئەکاديميای پارتی، چاپخانەی ڕۆژهەڵات، هەولێر، ٢٠١٨، لا٢٦ .

[٣٥] وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٨.

[٣٦] تشمل هذه العملية الأشخاص الذين تتراوح اعمارهم بين (٩-١٥) سنة ويلتحقون بالمدرسة، وبناء على هذا النظام يستطيع كل طالب اكمال صفين في عام واحد، أي باستطاعته إكمال ١٢ صفًا في غضون ٦ سنوات.

[٣٧] وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٨.

[٣٨] رغم المحاولات الكثيرة والمتكررة مع الجهات المعنية وخاصة وزارة التربية في الإقليم، لم نتمكن من الحصول على البيانات المتعلقة بهذا الجانب في السنوات التي تلت السنة الدراسية (٢٠١٧-٢٠١٨)، ما عدى مجموع الطلبة التاركين للدراسة في السنة الدراسية (٢٠٢٢-٢٠٢٣).

[٣٩]- وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٩/١٥.

[٤٠] يشير هذه العلامة الى عدم وجود بيانات لتلك السنوات او عدم تمكننا من الحصول عليها.

[٤١] يشير هذه العلامة الى عدم وجود بيانات لتلك السنوات او عدم تمكننا من الحصول عليها.

[٤٢] وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، ميرية الإحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧و ٢٠١٨. وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٩/١٥.

[٤٣] يشير هذه العلامة الى عدم وجود بيانات لتلك السنوات او عدم تمكننا من الحصول عليها.

[٤٤] يشير هذه العلامة الى عدم وجود بيانات لتلك السنوات او عدم تمكننا من الحصول عليها.

[٤٥]- وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی ڕاپۆرتێك لەسەر چالاکی وپڕۆژەکانی وەزارەتی پەروەردەی حکومەتی هەرێم لە کابینەی یەکەم تا هەشتەم، ٢٠١٧، بڵاوکراوە، لا١٥. کاروچالاکییەکانی کابینەی نۆیەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان لە ماوەی سێ ساڵی ڕابردوو، ڕاپۆرتێکە ئامادەکراوە لەلایەن فەرمانگەی هەماهەنگی و بەدواداچوونی حکومەتی هەرێمی کوردستان، تەموزی ٢٠٢٢، ل٢٠.

[٤٦] يونسيف، تكلفة ومنافع التعليم في العراق:دراسة تحليلية حول قطاع التعليم واستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم،٢٠١٧،ص٥٥.

[٤٧] عند عرض إحصائيات عدد الطلاب لكل مدرسة يجب أن نأخذ في الاعتبار أن هناك اختلافا في حجم المدارس في المدينة مقارنة بالقرى، فالأولى أكبر بكثير من الثانية. وحتى في المناطق الحضرية يختلف حجم المدارس حسب نوعها، لكن بشكل عام هناك مشاكل كثيرة في هذا الصدد مثل قلة المباني وكثرة عدد الطلاب في نفس الفصل وكثرة المدارس التي تعمل بنظام الفترتين، كما نبينها في متن الدراسة.

[٤٨] وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی ڕاپۆرتێك لەسەر چالاکی وپڕۆژەکانی وەزارەتی پەروەردەی حکومەتی هەرێم لە کابینەی یەکەم تا هەشتەم، ٢٠١٧، بڵاوکراوە، لا٢٢.

[٤٩]-محمەد ڕەؤف، دیومتاریکەکەی بودجە، گۆڤاری لقین، ژمارە(٢٢١)، ٢٠١٣/١/٢٠،ل٢٣.

[٥٠] وەرگیراوە لە: حوسێن کورد نەژاد، دیموگرافی سیستمی پەروەردە، ڕاپۆرتی ئەنیستیتیوتی توێژینەوە وگەشەپێدان، هەولێر، ٢٠١٣. بەرواری سەردان ١٠/٢٣/ ٢٠٢٤. https://irdk.krd/ku/publications/dmgrafyy systmy-prord

[٥١] رغم المحاولات الكثيرة والمتكررة مع الجهات المعنية وخاصة وزارة التربية في الإقليم، لم نتمكن من الحصول على البيانات المتعلقة بهذا الجانب في السنوات التي تلت السنة الدراسية (٢٠١٦-٢٠١٧).

[٥٢]د.ايوب انور حمد سماقةيي،التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق، غزلنووس للطبع والنشر،السليمانية، ٢٠١٧، ص ٢٢٣.

[٥٣] -ئینستوتی پەی بۆ پەروەردەو گەشەپێدان، پەروەردە لەبەردەم ئالینگاری و گرفتی چارەنەکراودا، ڕاپۆرتی هەڵسەنگاندنی ڕەوشی پەروەردە لە کابینەی هەشتەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان(٢٠١٤-٢٠١٨)، بڵاوکراوە، ٢٠١٩، ل٢٣.

[٥٤] وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، ميرية الإحصاء، بيانات غير منشورة ٢٠١٧..

[٥٥] گـۆڤاری گوڵان، چاوپێکەوتن لەگەڵ (بەکر کریم) بەڕێوبەری گشتی پەروەردەی هەرێم، ژمارە(٨٩٣) لە٢٧/ ٨/ ٢٠١٢، لا٤٠.گـۆڤاری گوڵان، ڕاپۆرتێکی تایبەت لەسەر کێشەکانی کەرتی پەروەردە لە هەرێم،، ژمارە (٨٩٠)، ٣٠ / ٧ / ٢٠١٢، لا٤٢.

[٥٦]– ئینستوتی پەی بۆ پەروەردەو گەشەپێدان، سەرچاوەی پێشوو، لا٢٣.

[٥٧] هەمان سەرچاوە لا٢٤-٢٥.

[٥٨] هەمان سەرچاوە، لا٢٧.

[٥٩] لمعرفة تفاصيل تلك النواقص وبياناتها ينظر: ئینستوتی پەی بـۆپەروەردەو گەشەپێدان، سەرچاوەی پێشوو، ل٢٨١-٣٨.

[٦٠] التعليم المهني يعد ركيزة أساسية في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث يوفر للأفراد المهارات العملية والمعرفة التقنية اللازمة لدخول سوق العمل بكفاءة.

[٦١] وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی ڕاپۆرتێك لەسەر چالاکی وپڕۆژەکانی وەزارەتی پەروەردەی حکومەتی هەرێم لە کابینەی یەکەم تا هەشتەم، ٢٠١٧، بـڵاوکراوە، لا٢٣-٢٤.

[٦٢]– وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ئاماری ساڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٨.

[٦٣] – گـۆڤاری گوڵان، چاوپێکەوتن لەگەڵ (بەکر کریم)، سەرچاوەی پێشوو، ل٤٠١. چاڵاکی پڕۆژەکانی وەزارەتی پەروەردە لە کابینەی یەکەمی حکومەتی هەرێم تا کابینەی هەشتەم، سەرچاوەی پێشوو، ل١٤١.

[٦٤] وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی ڕاپۆرتێك لەسەر چالاکی وپڕۆژەکانی وەزارەتی پەروەردەی حکومەتی هەرێم لە کابینەی یەکەم تا هەشتەم، ٢٠١٧، بـڵاوکراوە، لا١٣-١٥.

[٦٥]– چاڵاکی پڕۆژەکانی وەزارەتی پەروەردە لە کابینەی یەکەمی حکومەتی هەرێم تا کابینەی هەشتەم، سەرچاوەی پێشوو، ل١٤١.

[٦٦] ئینستوتی پەی بۆ پەروەردەو گەشەپێدان، سەرچاوەی پێشوو، لا ٥٥-٥٦.

[٦٧] ئینستوتی پەی بۆ پەروەردەو گەشەپێدان، سەرچاوەی پێشوو، لا٤١.

[٦٨] رئاسة مجلس الوزراء في حكومة إقليم كوردستان، هيئة متابعة الموازنة، ٢٠١٢، ص٥.

[٦٩] خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان ٢٠١٢-٢٠١٦، وزارة التخطيط، آذار ٢٠١١، أربيل، ص ١٠٤.

[٧٠] ئینستوتی پەی بۆ پەروەردەو گەشەپێدان، سەرچاوەی پێشوو، لا١١٥.

[٧١]– الجهاز المركزي للإحصاء»: معدل الأمية في مصر لعام ٢٠٢٣، مقال منشور، تاريخ النشر٢٠٢٤/٩/٧، تاريخ الزيارة٢٠٢٥/١/١٤، متاح على الرابط: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3254524

[٧٢]–وزير التربية: نسبة الأمية في إقليم كوردستان انخفضت لـ ١٦ بالمائة، موقع قناة كوردستان٢٤، تاريخ النشر٢٠٢٤/٩/٢٤، تاريخ الزيارة ٢٠٢٥/١/١٤، متاح على الرابط : https://shorturl.at/cVgDs

[٧٣] د. عبد الله حسين حمد عمعوم، التعليم الاهلي في العراق: الواقع والطموح، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة/المجلد الخامس/العدد الثالث لسنة ٢٠٢٣، ص٧٠٢-٧٠٦. أماني عبدالهادي الجوهري، مصدر سبق ذكره، ص١٢٣.

قائمة المصادر

❖المصادر باللغة العربية:

أولاً/ الموسوعات:

١)عبدالوهاب الكيالي وآخرون ،موسوعة السياسة، الجزء الثالث، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٨٣.

ثانيا/ الكتب:

١)أيوب أنور حمد سماقةيى، التنمية المستدامة في إقليم كوردستان العراق، غزلنووس للطبع والنشر،السليمانية،٢٠١٧

٢)جورج القصيفي، التنمية البشرية: مراجعة نقدية للمفهوم والمضمون، في التنمية البشرية في الوطن العربي: محمد عابد الجابري وآخرون مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٥.

٣)جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٤.

٤)ديفيد كارتر :النظرية الأدبية، ترجمة: د. باسل المسالمه، دار التكوين، دمشق، سوريا، الطبعة الأولى، ٢٠١٠.

٥)رياض عزيز هادي، المشكلات السياسية في العالم الثالث، بيت الحكمة، بغداد، ط٢، ١٩٨٩.

٦)سالم النجفي، التنمية البشرية في الوطن العربي: الأوضاع الراهنة ومأزق المستقبل، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي: عماد عبد اللطيف سالم وآخرون، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.

٧)سليمان الرياشي وآخرون، دراسات في التنمية العربية الواقع والآفاق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

٨)عامر طراف، التلوث البيئي والعلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ٢٠٠٨.

٩)عبدالرحمن بن حمد العطية وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.

١٠) عبد العالي دبلة، الدولة رؤية سوسيولوجية، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٤. سعد البازعي وميجان الرويلي :دليل الناقد الأدبي، المركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠.

١١) علي خليفة الكواري، تنمية ضياع أم ضياع التنمية، البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم عام ١٩٨٢، مطبعة جامعة اوكسفورد.

١٢) غازي فيصل، التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، دار الكتب للطباعة، بغداد، ١٩٩٣.

١٣) فيصل الرضوع، موقع التعليم كحافز للتغيير الاجتماعي في العالم العربي، : برهان غليون وآخرون، التحولات الراهنة ودورها المحتمل في إحداث التغيير في العالم العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٧.

١٤) محمد المعموري، مقاييس التنمية البشرية: عرض وتقويم، في: د. عماد عبداللطيف سالم وآخرون، دراسات في التنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠١.
١٥) مصطفى عبداللطيف عباس، حماية البيئة من التلوث، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، ٢٠٠٤.
١٦) مهدي حسن زويلف و د. سليمان أحمد اللوزي، التنمية الإدارية والدول النامية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، ط١، ١٩٩٣.
١٧) نداء مطشر صادق، التخلف والتحديث والتنمية السياسية: دراسة نظرية، جامعة قاريونس، بنغازي، ١٩٩٨.
١٨) نوزاد عبدالرحمن الهيتي، التنمية المستدامة: الإطار العام والتطبيقات . دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً .، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستيراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩.

ثالثاً/ الأطاريح الجامعية:

١)حسين علي ابراهيم البطاوي، الأمم المتحدة وقضايا التنمية في العالم الثالث، أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ٢٠٠٤.

رابعاً/ الأوراق البحثية:

١)بوحنية قوي، نحو منظور متكامل لفهم التنمية البشرية: من خلال المدخل الكلي – المدخل الجزئي – مدخل الحكم الراشد، ورقة بحثية مقدمة إلى الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية، جامعة ورقلة، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٠٤.

خامساً/ المجلات والدوريات:

١)أحمد زقاوة، جودة التعليم العالي ومتطلبات التنمية البشرية، مجلة علوم الانسان والمجتمع، الجزائر، العدد ٧، ٢٠١٣.
٢)افتخار عبدالرزاق عبدالله و د. عبد الشهيد جاسم عباس، التعليم كمحور للتنمية البشرية: دراسة تحليلية، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد ، المجلد خاص، العدد ٢، ٢٠١٣.
٣)حازم الببلاوي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد (٢٥٧)، آيار ٢٠٠٠.
٤)حامد عمار، التربية العربية وعائدها الإنمائي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣)، أيلول ١٩٧٨.
٥)حامد عمار، حول التعليم العالي العربي والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٤٠)، حزيران ١٩٨٢.
٦)حنان عبد الخضر هاشم، واقع ومتطلبات التنمية المستدامة في العراق: إرث الماضي وضرورات المستقبل، مجلة مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد ٢١، ٢٠١١.
٧)رائد سلمان فاضل، التربية والتعليم ودورهما في مواجهة الفساد، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد ٥٥، ٢٠١٦.

٨)ستار جبار خليل، خريجو الجامعات العراقية بين الأهمية الاقتصادية للتعليم وتفاقم مشكلة البطالة، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، جامعة المستنصرية، العدد (٢٠-٢١).

٩)سنكر داود محمد وأسود قادر أحمد، الأبعاد البيئية للتنمية المستديمة في قانون حماية وتحسين البيئة في اقليم كوردستان العراق رقم (٨) لسنة ٢٠٠٨، مجلة القانون والسياسة، كلية القانون والسياسة، جامعة صلاح الدين، العدد (٧)، حزيران ٢٠١٠.

١٠)صباح فيحان محمود، دور التعليم في التنمية البشرية في العراق للفترة ١٩٨٠-٢٠١٢، مجلة جامعة التنمية البشرية (السليمانية)، المجلد ٢ العدد ٢ لسنة ٢٠١٦.

١١)عبدالخالق عبدالله، التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ١٦٧، ١٩٩٣.

١٢)د.عبدالله حسين حمد عمعوم، التعليم الاهلي في العراق: الواقع والطموح، مجلة الدراسات المستدامة، السنة الخامسة/المجلد الخامس/العدد الثالث لسنة ٢٠٢٣.

١٣)عبدالله خورشيد عبدالله و فوزية عبدالله محمد، واقع نظام التعليم في إقليم كوردستان العراق (٢٠١١-٢٠١٢)(دراسة إجتماعية تحليلية)، مجلة الاكاديمية الكردية، مطبعة حاجي هاشم، العدد ٣١، ٢٠١٤.

١٤)اللجنة العالمية للبيئة والتنمية، مستقبلنا المشترك، ترجمة محمد كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة عدد ١٤٢، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، ١٩٨٩.

١٥)محمد فائق، الإنسان والتنمية، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٢٥١، كانون الثاني ٢٠٠٠.

١٦)محمد كمال التابعي، التنمية البشرية المستدامة: المفهوم والمكونات، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، مفاهيم، العدد ١٤ – السنة الثانية، فبراير ٢٠٠٦.

سادساً/ التقارير والوثائق:

١)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام ٢٠٠٣.

٢)برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠، نيويورك، UNDP، ١٩٩٠.

٣)خطة التنمية الاستراتيجية لإقليم كوردستان ٢٠١٢-٢٠١٦، وزارة التخطيط، أزار ٢٠١١، أربيل.

٤)رئاسة مجلس الوزراء في حكومة إقليم كوردستان، هيئة متابعة الموازنة، ٢٠١٢.

٥)وزارة التربية، المديرية العامة للتخطيط التربوي، مديرية الاحصاء، بيانات غير منشورة، ٢٠١٧و ٢٠١٨.

٦)ملخص إحصاءات التربية في إقليم كوردستان العراق ما بين (٢٠١٢-٢٠١٥)، هيئة الاستثمار في إقليم كوردستان العراق، ٢٠١٧.

٧)يونسيف، تكلفة ومنافع التعليم في العراق: دراسة تحليلية حول قطاع التعليم واستراتيجيات زيادة المنافع من التعليم، ٢٠١٧.

سابعاً/ المصادر الإلكترونية:

١)الجهاز المركزي للإحصاء»: معدل الأمية في مصر لعام ٢٠٢٣، مقال منشور، تاريخ النشر٢٠٢٤/٩/٧، تاريخ الزيارة١٤/١/٢٠٢٥، متاح على الرابط:https://www.almasryalyoum.com/news/details/3254524

٢)وثائق الأمم المتحدة حول البيئة، متاح على الرابط الآتي: تاريخ الزيارة (٢٨ / شباط / ٢٠١٩)
https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences

٣)وزير التربية: نسبة الأمية في إقليم كوردستان انخفضت لـ ١٦ بالمائة، موقع قناة كوردستان٢٤، تاريخ النشر٢٠٢٤/٩/٢٤، تاريخ الزيارة ١٤/١/٢٠٢٥، متاح على الرابط : https://shorturl.at/cVgDs

❖المصادر باللغة الكوردية:

أولاً/ الكتب:

دحوسامەددین عەلی مەجید و پەرویز رەحیم قادر، نیشتیمان سازي، سەنتەر دیراسات و توێژینەوەی ئەکادیمیای پارتی، چاپخانەی ڕۆژهەڵات، هەولێر، ٢٠١٨.

ثانياً/ المجلات والدوريات:

١)گۆڤاری گوڵان، ڕاپۆرتی تایبەت لەسەر کێشەکانی کەرتی پەروەردە لەهەرێم، ژمارە(٨٩٠)، ٣٠ / ٧ / ٢٠١٢.

٢)گۆڤاری گوڵان، چاوپێکەوتن لەگەڵ (بەکر کەریم) بەرێوەبەری گشتی پەروەردەی هەولێر ژمارە (٨٩٣) لە ٢٧/ ٨/ ٢٠١٢.

٣)گۆڤاری لڤین ڕاپۆرتی تایبەت، ژمارە (١٩٩) لە ١٠ / ٦ / ٢٠١٢.

٤)محەمەد روف، تونێلە تاریکەکەی بودجە، گۆڤاری لڤین، ژمارە (٢٢١)، ٢٠ / ١ / ٢٠١٣.

ثالثاً/ التقارير والوثائق:

١)ئینستوتی پەی بۆ پەروەردەو گەشەپێدان، پەروەردە لەبەردەم ئالینگاری و گرفتی چارەنەکراودا، ڕاپۆرتی هەڵسەنگاندنی ڕەوشی پەروەردە لە کابینەی هەشتەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان(٢٠١٤-٢٠١٨)، بڵاوکراوە، ٢٠١٩.

٢)یونیانتانی هەرێمی کوردستانی عێراق: ژێرخانی کۆمەلایەتی – ئابوری، وەزارەتی پلاندانانی حکومەتی هەرێمی کوردستان، ڕاپۆرتی هاوبەشی وەزارەتی پلاندانانی حکومەتی هەرێمی کوردستان و بەرنامەی پەرەپێدانی نەتەوەیەکگرتوەکان، کانونی یەکەم ٢٠١٢.

٣)ڕ چالاکی وپڕۆژەکانی وەزارەتی پەروەردەی حکومەتی هەرێم لە کابینەی یەکەم تا هەشتەم، ڕاپۆرت، وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، وەزارەتی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتی گشتی پلاندانانی پەروەردەیی، ٢٠١٧ .

٤)کاروچالاکییەکانی کابینەی نۆیەمی حکومەتی هەرێمی کوردستان لە ماوەی سێ ساڵی ڕابردوو، ڕاپۆرتێکە ئامادەکراوە لەلایەن فەرمانگەی هەماهەنگی و بەدواداچوونی حکومەتی هەرێمی کوردستان، تەموزی ٢٠٢٢، ل٢٠.

٥)وەزارەتــی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتــی گشــتی پلانــدانانی پەروەردەیــی، بەڕێوبەرایەتــی ئامــار، ئامــاری قوتابخانەکان و خوێندنگاکانی هەرێمی کوردستان بۆ ساڵی ساڵی ٢٠١٤-٢٠١٥.
٦)وەزارەتــی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتــی گشــتی پلانــدانانی پەروەردەیــی، ئامــاری ســاڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتــی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٨.
٧)وەزارەتــی پەروەردە، بەڕێوبەرایەتــی گشــتی پلانــدانانی پەروەردەیــی، ئامــاری ســاڵی ٢٠٢٤، ڕێکەوتــی سەردانی کردن ٢٠٢٤/٩/١٥.

❖المصادر الإلكترونية

١-وەرگیراوە لە: حوسێن کورد نەژاد، دیموگرافی سیستمی پەروەردە، ڕاپۆرتی ئەنیستیتۆی توێژینەوە وگەشــــــــــــــــــەپێدان، هەولێر، ٢٠١٣. بەرواری ســــــــــــــــــــەردان ٢٣/١٠/ ٢٠٢٤.
https://irdk.krd/ku/publications/dmgrafyy systmy-prord

List of Sources

Sources in Arabic:

First: Encyclopedias:

1)Abdul Wahab Al-Kayali and others, Encyclopedia of Politics, Part Three, Arab Foundation for Studies and Publishing, Beirut, 1983.

Second: Books:

1)Ayoub Anwar Hamad Samakayi, Sustainable Development in the Kurdistan Region of Iraq, Ghazlanus Printing and Publishing, Sulaymaniyah, 2017.
2)George Al-Qasifi, Human Development: A Critical Review of the Concept and Content, in Human Development in the Arab World: Muhammad Abed Al-Jabri and others, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1995.
3)John Bellis and Steve Smith, The Globalization of World Politics, translated and published by the Gulf Research Center, Dubai, 2004.
4)David Carter: Literary Theory, translated by Dr. Basil Al-Masalmeh, Dar Al-Takween, Damascus, Syria, first edition, 2010.
5)Riyad Aziz Hadi, Political Problems in the Third World, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2nd ed., 1989.
6)Salem Al-Najfi, Human Development in the Arab World: Current Conditions and the Future Dilemma, Studies in Sustainable Human Development in the Arab World: Imad Abdul Latif Salem et al., Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2001.
7)Sulayman Al-Riyashi et al., Studies in Arab Development: Reality and Prospects, Center for Arab Unity Studies, Beirut. 8) Amer Tarraf, Environmental Pollution and International Relations, University Foundation for Studies, Publishing, and Distribution, Beirut, 2008.
8)Abdulrahman bin Hamad Al-Attiyah and others, Current Transformations and Their Potential Role in Bringing About Change in the Arab World, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2007.
9)Abdul Ali Dabla, The State: A Sociological Perspective, Dar Al-Fajr for Publishing and Distribution, Cairo, 2004. Saad Al-Bazie and Megan Al-Ruwaili: A Guide for the Literary Critic, Arab Cultural Center, Beirut, Lebanon, second edition, 2000.
10)Ali Khalifa Al-Kuwari, Lost Development or Lost Development?, World Bank, World Development Report 1982, Oxford University Press. 12) Ghazi Faisal, Political Development in Third World Countries, Dar Al-Kutub Printing House, Baghdad, 1993.
11)Faisal Al-Radhu', The Position of Education as a Catalyst for Social Change in the Arab World, in: Burhan Ghalioun et al., Current Transformations and Their Potential

Role in Bringing About Change in the Arab World, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2007.
12)Muhammad Al-Maamouri, Measures of Human Development: Presentation and Evaluation, in: Dr. Imad Abdul Latif Salem et al., Studies in Sustainable Human Development in the Arab World, Bayt Al-Hikma, Baghdad, 2001.
13)Mustafa Abdul Latif Abbas, Environmental Protection from Pollution, Dar Al-Wafa for the World of Printing and Publishing, Alexandria, 2004.
14)Mahdi Hassan Zuwailf and Dr. Sulaiman Ahmed Al-Lawzi, Administrative Development and Developing Countries, Majdalawi Publishing and Distribution House, Amman, 1st ed., 1993.
15)Nidaa Mutasher Sadiq, Underdevelopment, Modernization, and Political Development: A Theoretical Study, Garyounis University, Benghazi, 1998.
16)Nawzad Abdulrahman Al-Hiti, Sustainable Development: General Framework and Applications - The United Arab Emirates as a Model, Emirates Center for Strategic Studies and Research, Abu Dhabi, 2009.

Third: University Theses:

(١Hussein Ali Ibrahim Al-Batawi, The United Nations and Development Issues in the Third World, PhD thesis in Political Science (unpublished), University of Baghdad, College of Political Science, 2004.

Fourth: Research Papers:

(١Bouhania Qawi, Towards an Integrated Perspective for Understanding Human Development: Through the Holistic Approach, the Partial Approach, and the Good Governance Approach, a research paper presented to the International Conference on Human Development and Opportunities for Integration into the Knowledge Economy and Human Competencies, University of Ouargla, College of Law and Economics, Algeria, 2004.

Fifth: Journals and Periodicals:

1)Ahmed Zakawa, Quality of Higher Education and the Requirements of Human Development, Journal of Human and Social Sciences, Algeria, Issue 7, 2013.
2)Iftikhar Abdul Razzaq Abdullah and Dr. Abdul Shahid Jassim Abbas, Education as a Pivot to Human Development: An Analytical Study, Journal of the College of Education for Women, University of Baghdad, Special Volume, Issue 2, 2013.
3)Hazem El-Beblawi, The Contemporary International Economic System from the End of World War II to the End of the Cold War, World of Knowledge Series, National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait, Issue (257), May 2000.
4)Hamed Ammar, Arab Education and Its Developmental Return, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue (3), September 1978.
5)Hamed Ammar, On Arab Higher Education and Development, Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue (40), June 1982.
6)Hanan Abdul Khader Hashim, The Reality and Requirements of Sustainable Development in Iraq: The Legacy of the Past and the Necessities of the Future, Journal of the Kufa Center for Studies, University of Kufa, Issue 21, 2011.
7)Raed Salman Fadel, Education and its Role in Confronting Corruption, Al-Mustansiriya Journal of Arab Studies International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue 55, 2016.
8)Sattar Jabbar Khalil, Iraqi University Graduates: Between the Economic Importance of Education and the Exacerbation of Unemployment, Journal of Arab Homeland Studies and Research, Al-Mustansiriya Center for Arab and International Studies, Al-Mustansiriya University, Issue (20-21). 9) Sankar Dawood Muhammad and Aswad Qadir Ahmad, "Environmental Dimensions of Sustainable Development in the Environmental Protection and Improvement Law in the Kurdistan Region of Iraq No. (8) of 2008," Journal of Law and Politics, College of Law and Politics, University of Salahaddin, Issue (7), June 2010.

9)Sabah Fayhan Mahmoud, "The Role of Education in Human Development in Iraq for the Period 1980-2012," Journal of the University of Human Development (Sulaymaniyah), Volume 2, Issue 2, 2016.
10)Abdulkhaliq Abdullah, "Sustainable Development and the Relationship between Environment and Development," Al-Mustaqbal Al-Arabi Journal, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 167, 1993.
11)Dr. Abdullah Hussein Hamad Amoum, "Private Education in Iraq: Reality and Ambition," Journal of Sustainable Studies, Fifth Year/Volume 5/Issue 3, 2023.
12)Abdullah Khorshid Abdullah and Fawzia Abdullah Muhammad, "The Reality of the Education System in the Kurdistan Region of Iraq." (2011-2012) (An Analytical Social Study), Journal of the Kurdish Academy, Haji Hashim Press, Issue 31, 2014.
13)The World Commission on Environment and Development, Our Common Future, translated by Muhammad Kamil Arif, World of Knowledge Series, Issue 142, National Council for Culture, Arts, and Letters, Kuwait, 1989.
14)Muhammad Faiq, Human and Development, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, Issue 251, January 2000.
15)- Muhammad Kamal Al-Tabi'i, Sustainable Human Development: The Concept and Components, International Center for Future and Strategic Studies, Concepts, Issue 14 – Second Year, February 2006.

Sixth: Reports and Documents:

1- United Nations Development Program, Arab Fund for Economic and Social Development, Arab Human Development Report 2003.
2-United Nations Development Program, Human Development Report 1990, New York, UNDP, 1990.
3- Kurdistan Region Strategic Development Plan 2012-2016, Ministry of Planning, Azar 2011, Erbil.
4- Kurdistan Regional Government Prime Minister's Office, Budget Follow-up Board, 2012.
5-Ministry of Education, General Directorate of Educational Planning, Directorate of Statistics, unpublished data, 2017 and 2018.
6- Summary of Education Statistics in the Kurdistan Region of Iraq (2012-2015), Kurdistan Region Investment Board, 2017.
7- UNICEF, The Cost and Benefits of Education in Iraq: An Analytical Study on the Education Sector and Strategies for Increasing Benefits from Education, 2017.

Seventh: Electronic Sources:

1- Central Statistical Organization: Illiteracy Rate in Egypt for 2023, published article, published on September 7, 2024, accessed on January 14, 2025, available at: https://www.almasryalyoum.com/news/details/3254524
2-United Nations documents on the environment, available at the following link: Accessed on January 28, 2025 February 2019(
https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences
3-Minister of Education: The illiteracy rate in the Kurdistan Region has dropped to 16 percent, Kurdistan 24 website, published on September 24, 2024, visited on January 14, 2025, available at: https://shorturl.at/cVgDs